

الدور التركي في الشرق الأوسط

في عهد حكومة العدالة والتنمية ٢٠٠٢-٢٠١٠

علي جلال معوض*

الورقة البحثية رقم (٢٢)

٢٠١١

*مدرس مساعد، بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة <agam2222@yahoo.com>.

أعدت الورقة البحثية في ٢٠١٠، وخضعت لتحكيم مزدوج محجوب الهوية، وتعبير الآراء الواردة فيها عن رأي الباحث، ولا تعكس أو تمثل بالضرورة وجهة نظر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

أنشئ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء في ١٥ نوفمبر ١٩٨٥، لتكون مهامه الرئيسية دعم متخذي القرار في قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وقد اهتم المركز- منذ نشأته- بتناول القضايا ذات الأولوية، لدفع مسيرة الإصلاح المؤثرة على مسار التنمية، ثم تبلور دور المركز- في الأونة الأخيرة- كأحد مراكز الفكر الرئيسية في مصر.

يطرح مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار سلسلة الأوراق البحثية التي تتناول القضايا ذات الأولوية في مجالات الاقتصاد، والعلوم السياسية، والإحصاء، والاجتماع، وتكنولوجيا المعلومات، بهدف تقديم المشورة والعون لمتخذي القرار وصانعي السياسات. كما يسعى المركز لترسيخ مفاهيم الحيادية والموضوعية، وعدم الحزبية في اختيار الموضوعات المطروحة، وأساليب المعالجة، والنتائج المنبثقة من الأوراق المقدّمة والآليات المقترحة لتفعيل تلك النتائج؛ بما يضيف على الأبحاث المختارة مصداقية لدى مجتمع الباحثين على اختلاف اتجاهاتهم. ويأمل المركز أن تسهم تلك السلسلة في خلق حوار علمي بين الباحثين، والمتخصصين، والأكاديميين، داخل المركز وخارجه، وعلى المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية.

إدارة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

م/ هاني محمود

رئيس المركز

د/ محمد رمضان محمد - نائب رئيس المركز

أ/ أماني فاروق الحفني - رئيس محور رئاسة المركز

م/ صلاح شحاتة نصار - رئيس محور تكنولوجيا المعلومات

د/ عمرو العجاوي - رئيس محور تنمية الأعمال والعلاقات الخارجية

إدارة سلسلة الأوراق البحثية – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

المكتب التنفيذي

أ.د/ هناء خير الدين

العضو المعين لسلسلة الأوراق البحثية

أستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
ومستشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار للدراسات الاقتصادية

أ/ أماني فاروق الحفني

أمين الصندوق ورئيس محور رئاسة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أ/ رجاء الوكيل

المدير الإداري والتنفيذي لسلسلة الأوراق البحثية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

اللجنة التنفيذية للتحريير

أ.د/ باهر محمد عتلم: (رئيس) وأستاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

أ.د/ حورية توفيق مجاهد: أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

أ.د/ نادية مكاري جرجس: أستاذ الإحصاء - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

أ.د/ أحمد عبد الله زايد: أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب، جامعة القاهرة

أ.د/ ريم بهجت: عميد كلية الحاسبات والمعلومات، جامعة القاهرة

ملخص

شهدت السنوات الأخيرة تزايد ظهور الدور التركي والاهتمام به في غالبية القضايا المحورية في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في نوفمبر ٢٠٠٢، وإعلانه تدشين سياسة تركية جديدة تجاه المنطقة، قوامها تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار، وطرف فاعل في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة.

في هذا السياق تحاول الورقة رصد الدور التركي وتفسيره وتقييمه من خلال توظيف العناصر الأساسية لاقترب الدور في تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية، مع تجنب الميل إلى المبالغة أو التقليل من شأن الدور. وتحلل الورقة في هذا الإطار تصورات قيادات حكومة العدالة للمبادئ الحاكمة لأدوار تركيا، ومسؤولياتها في المنطقة، وذلك بالرجوع إلى خطابات مسؤولي حكومة العدالة وفي مقدمتهم أحمد داود أوغلو. كذلك تعرض الورقة نماذج لأداء الدور أو الأدوار التركية الفعلية السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، وتنتهي بعرض دلالات الأدوار التركية بالنسبة لصانع القرار المصري، في إطار التأكيد على أهمية تفعيل التنسيق بين الدولتين في معالجة قضايا المنطقة، مع إدراك حدود هذا التنسيق، وعدم المبالغة في التعويل على الأدوار التركية، وإمكانية دراسة الاستفادة من بعض عناصر تميز النموذج التركي في السياسة الخارجية، وذلك من خلال تقييم موضوعي لعناصر القوة والضعف في الأدوار التركية، والضغوط التي تواجهها.

ABSTRACT

The Turkish role in the Middle East (ME) has been acquiring an increasing attention during the last few years, more specifically since late 2002, when the Adalet ve Kalkınma Partisi (AKP) – the Justice and Development Party (JDP) – assumed power. This is mainly attributable to what seems to be a significant change in the rhetoric and practice of Turkish foreign policy; reflecting an increasing dynamism and assertion of Turkish status as a central country. Amidst the turbulent Middle East environment, the JDP government has asserted Turkey's role as an order-instituting country. Turkish roles have been apparent in nearly all important regional issues.

The Turkish roles, as such, require an objective analysis avoiding biased tendencies towards exaggeration or underestimation. The paper employs the concept of "the role" as an analytical approach in understanding foreign policy. Applying the basic logic of the role approach, the paper first analyzes the JDP conception of the principles guiding Turkish roles in the region and focuses mainly on the vision of Ahmet Davutoglu, taking into account his official capacity and reputation as a major intellectual architect of the JDP foreign policy. Then, the paper briefly illustrates the Turkish role in a variety of political, economic and security-related regional issues. Finally, it concludes with an overall evaluation of Turkish roles and some of their implications for Egypt, in the context of the importance of increasing coordination between the two countries in addressing issues of the region, while recognizing its confines. The paper recommends not to over-rely on the roles of Turkey, but to study some elements of excellence from the Turkish foreign policy through objective assessment of the strengths and weaknesses of the roles of Turkey and the pressures they face.

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط وقضاياها، لاسيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في نوفمبر ٢٠٠٢، وحرص قيادات الحكومة الجديدة على تأكيد تبنيهم رؤية جديدة لسياسة تركيا وعلاقتها الخارجية، باعتبارها دولة مركزية في الدوائر المختلفة التي تنتمي إليها، وبخاصة في الدائرة الشرق الأوسطية. وصاحب ذلك زيادة حضور الدور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحورية في منطقة الشرق الأوسط، سواء فيما يتعلق بالقضية العراقية، أو الصراع العربي الإسرائيلي بمساراته المتعددة، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، أو قضايا الإصلاح في المنطقة بأبعادها المختلفة، وغيرها من القضايا.

وقد أثار هذا الحضور التساؤلات حول أهم أبعاد الدور التركي، ومصادره، وأسباب نشاطه، وحدود قدرته على التأثير في قضايا المنطقة، ودلالاته بالنسبة لمصر، وذلك نظرا لمكانة مصر الإقليمية كفاعل رئيسي له دور محوري في المنطقة وتفاعلاتها، وهو ما يفرض عليها متابعة مختلف التطورات الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار تزداد أهمية التحليل الموضوعي للدور التركي، والتقليل من التحيزات التي تنطلق من افتراضات مسبقة تصب في اتجاه التبشير بالدور التركي، أو التخويف منه، أو التقليل من شأنه والدعوة لتجاهله. وفي هذا الإطار تنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام: القسم الأول يشمل المقدمة، ويعرض بإيجاز أهم عناصر اقتراب الدور كمدخل نظري يسمح بمعالجة بعض الإشكاليات المحيطة بتحليل الدور التركي في المنطقة. ويركز القسم الثاني على تحليل تصورات قيادات حكومة العدالة للمبادئ الحاكمة لأدوار تركيا ومسؤولياتها في المنطقة، وذلك بالرجوع إلى خطابات مسؤولي حكومة العدالة وفي مقدمتهم أحمد داود أوغلو (بحكم مناصبه الرسمية وسمعته كمُنظر أساسي للسياسة التركية الجديدة). ويتناول القسم الثالث بإيجاز نماذج من سلوكيات السياسة الخارجية المعبرة عن أداء هذه الأدوار المتصورة. ويعرض القسم الرابع دلالات الدور التركي بالنسبة لمصر، وصانع القرار المصري، في إطار يتضمن تقييما إجماليا للأدوار التركية، من حيث مصادر قوتها وطبيعة الضغوط التي تواجهها. ثم يخلص القسم الخامس بموجز بأهم نتائج الدراسة.

نطاق الدراسة والإطار التحليلي

يساعد تحديد نطاق الدراسة في معالجة العديد من الإشكاليات المحيطة بتحليل الدور التركي في المنطقة. فابتداءً يتمثل النطاق المكاني للدراسة في منطقة الشرق الأوسط. ولا يغفل الباحث عن المحاذير المحيطة باستخدام مفهوم الشرق الأوسط لما ترد عليه من تحفظات تتعلق بعدم الاتفاق على تعريف نطاقه، وطبيعة نشأته، وتطوره كمفهوم أمني بالأساس، وافتقاره لمقومات النظام الإقليمي، لاسيما فيما يتعلق بالتجانس بين أعضائه، فضلا عن مخاطر هذا المفهوم على النظام الإقليمي العربي (جميل مطر وعلي الدين هلال ١٩٨٣، ١٨-٣٤). ومع الاعتراف بأهمية هذه التحفظات إلا أن توظيف المفهوم في هذه الدراسة يأتي في إطار التعامل معه كنطاق جغرافي بالأساس، لا كنظام إقليمي. كما يرجع هذا التوظيف إلى استخدام المفهوم من قبل وزارة الخارجية التركية ضمن تقسيمها لدوائر حركة السياسة الخارجية التركية على أساس المناطق أو الأقاليم، حيث تشمل الدائرة الشرق الأوسطية دول الخليج العربية الست، والأردن ومصر وسوريا ولبنان والعراق واليمن، والسلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى إيران وإسرائيل (TMOFA 2010a).

أما النطاق الزمني للدراسة فتحدد بدايته بتاريخ فوز حزب العدالة والتنمية (Adalet ve Kalkınma Partisi) (حزب آق AKP) بأغلبية مقاعد البرلمان التركي في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢، وتشكيله الحكومة منفردا منذ ذلك الحين، وحفاظه على هذه الأغلبية في الانتخابات البرلمانية المبكرة في يوليو ٢٠٠٧، وصولا إلى بدايات عام ٢٠١٠ (وقت إعداد

الدراسة). ويسمح الطول النسبي للفترة الزمنية للدراسة بإعطاء صورة كلية عن الدور التركي في المنطقة، وتقليل التحيزات الناجمة عن الاستغراق في الجزئيات، والمبالغة في دلالات سلوكيات معينة للسياسة التركية.

فيما يتعلق بالإطار التحليلي تستخدم هذه الورقة اقتراب الدور كمدخل لتحليل السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة وقضاياها، وذلك بالنظر إلى ما يتسم به هذا المدخل من قرب من المفردات، وعلاقات السببية المطروحة في خطابات الفاعلين السياسيين في الواقع. ورغم ما يثيره ذلك من إشكاليات على مستوى الصياغة النظرية للمفاهيم، إلا أن هذه الواقعية تعد أحد المصادر الأساسية لقوة مفهوم الدور. وتتبنى الدراسة في تقسيمها العناصر المحورية لهذا الاقتراب، والممثلة في "تصورات الدور أو إدراكه" و"سلوك الدور" و"ضغوط الدور".

يُقصد بتصورات الدور "تصورات قيادات الدولة ذاتها حول الالتزامات، والقواعد، والأفعال الملائمة لخصائص الدولة، والوظائف (إن وجدت)، التي يتعين عليها القيام بها على نحو مستمر في أطر جغرافية أو موضوعية معينة" (Holsti 1970, 245). ويمكن تجزئة التصورات إلى عدة عناصر فرعية تشمل: إدراك مكانة الدولة (من حيث نطاق تأثيرها ونفوذها، ودرجة الهيمنة التي تتمتع بها في علاقاتها بالأطراف الأخرى)؛ ودوافع الدور (أي هل هي دوافع صراعية أم تعاونية؟ وهل تستهدف الإبقاء على الوضع القائم أم تغييره؟)؛ وأخيرا مجالات الدور وأدواته السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والقيمية المعنوية (Wish 1980).

أما الدور الفعلي أو سلوك الدور فهو ذلك الجانب المتعلق بالتصرفات والسلوكيات التي تنقل الدور من جانب الفكر إلى جانب الممارسة والتطبيق، حيث تنطلق نظرية الدور من افتراض أن الأصل في السلوك الخارجي أن يعبر - بدرجة كبيرة - عن أداء الدور، انطلاقا من أن صناعات السياسة الخارجية سيتصرفون بما يتفق مع إدراكهم لأدوار دولهم في العالم (Grossman 2005).

وأخيرا تشير ضغوط الدور إلى "جميع مصادر صعوبات أداء الدور، أو الوفاء بالتزاماته، بما قد يؤدي إلى فجوة بين تصورات الدور، وتوقعات الأطراف الأخرى، وسلوك الدور". وقد تنجم هذه الضغوط عن غموض الدور؛ أي عدم وضوح الأفعال أو السلوكيات المفترضة للنهوض بالدور؛ أو نتيجة تزايد أعباء الدور مع افتقار الفاعل إلى الموارد المطلوبة للوفاء الكامل بالتزامات الدور، ومتطلباته فيما يعرف "بالعبء الزائد للدور Role Overload". وأخيرا هناك "صراعات الدور"، التي تنشأ عند التعارض بين تصورات الأطراف المختلفة وتوقعاتها إزاء الدور أو الأدوار التي يتعين على الفاعل النهوض بها، بحيث يكون وفاء الفاعل بمنظومة توقعات معينة متناقضا بطبيعته مع الوفاء بدور آخر، أو يعني بالضرورة الإخلال بدور آخر (Backman 1970).

وانطلاقا من هذا الإطار التحليلي وأهداف الدراسة تناقش الأقسام التالية تصورات حكومة العدالة والتنمية للمبادئ الموجهة للأدوار التركية في الشرق الأوسط، ونماذج للأداء الفعلي لبعض هذه الأدوار، وأخيرا دلالات الدور التركي بالنسبة لمصر، انطلاقا من تقييم إجمالي للأدوار التركية وطبيعتها وفعاليتها.

وتبقى الإشارة إلى أنه بالنظر إلى تعذر تناول جميع أبعاد الأدوار التركية على نحو تفصيلي في نطاق طبيعة هذه الورقة (من حيث حجمها وأهدافها) وطبيعة تخصص الباحث، فإنه سيتم التركيز على إعطاء صورة كلية بشكل أساسي على الأبعاد السياسية والأمنية وبدرجة أقل الأبعاد الاقتصادية، وذلك دون إنكار الأهمية المحورية للأبعاد الاقتصادية والثقافية، وضرورة البحث والتناول الأكثر عمقا لكل من أبعاد الدور التركي على حدة.

٢- المبادئ الحاكمة للأدوار التركية في الشرق الأوسط

حرصت قيادات العدالة على تأكيد طرحهم رؤية مختلفة نوعيا لسياسة تركيا وعلاقتها الخارجية، وأطلقت أسماء متعددة لوصف هذه الرؤية، بعضها اجتهادي تحليلي مثل "العثمانية الجديدة" و"ما بعد الكمالية"، وبعضها الآخر مستمد من مفردات الخطاب الرسمي التركي والمفاهيم المطروحة من قبل أحمد داود أوغلو (كبير مستشاري رئيس الوزراء للشؤون الخارجية ووزير الخارجية التركي منذ مايو ٢٠٠٩) من قبيل "مذهب العمق الإستراتيجي" و"سياسة المحاور المتعددة" (محمد نور الدين ٢٠٠٨؛ Davutoglu 2008a; 2008b).

وتتمثل العناصر المعلنة للسياسة التركية الحالية وغاياتها في: الموازنة بين الحرية والأمن، والسعي لخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر، مع الاهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الجوار المباشر لتركيا، وتعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا في إطار سياسة خارجية متعددة الأبعاد، وتعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي، يمتلك مصادر متعددة "للقة الناعمة" (وهو ما يأتي كمحصلة لجميع ما سبق) (Davutoglu 2008a).

وتأتي السياسة التركية إزاء الشرق الأوسط تحديدا - بقضاياها وفاعليه - امتدادا طبيعيا لرؤية الحزب للعالم، ومكانة تركيا فيه كدولة "مركز"، والتوجهات "التعاونية" الدافعة لأدوارها على المستويين العالمي والإقليمي بحيث تؤدي تركيا دور "مركز تحقيق الأمن والاستقرار" في منطقة الشرق الأوسط (Gül 2007, 519). ويمكن تنظيم الخطوط العامة لإدراك حكومة العدالة لما ينبغي أن تكون عليه أدوار تركيا في المنطقة على النحو التالي:

٢-١ مكانة تركيا ونفوذها ونطاق أدوارها في الشرق الأوسط

تحرص حكومة العدالة على نفي أي طابع استعلائي في تعاملها مع دول المنطقة، حيث إن "تركيا تتحدث من الداخل، وكدولة من دول الشرق الأوسط، وليس كأخ كبير مسؤول عنهم، ولا تتحدث بلهجة فوقية نابعة من النزعة العثمانية"، وذلك على حد تعبير داود أوغلو (محمد نور الدين ٢٠٠٤، ١٤٩-١٥٠). إلا أن ذلك لا ينفي أهمية دور تركيا في المنطقة باعتبارها دولة مركزية، وهو ما يقتضي توسيع نطاق اهتمامها بالمنطقة وزيادة استقلاليتها، دون التصادم مع القوى الكبرى في الآن ذاته، وهو ما يظهر في المبدأين التاليين:

المبدأ الأول: ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة. ترفض حكومة العدالة السياسات الانعزالية السابقة، التي تقصر الدور التركي في المنطقة على التعامل مع التهديدات - الحقيقية أو المصطنعة - الصادرة عن دول الجوار المباشر لتركيا، وفي مقدمتها التهديد الكردي. وفي المقابل، يبرز داود أوغلو مكانة تركيا كدولة مركز تتمتع بالعمقين الجغرافي والتاريخي، وهو ما يفرض على تركيا أن تكون "الدولة التي لا تكتفي بتحقيق الأمن والاستقرار والنظام لنفسها فقط، بل توفر هذه العناصر للمناطق المجاورة لها" (Davutoglu 2008a, 79).

وتطرح حكومة العدالة العديد من المبررات لضرورة توسيع الانخراط التركي في قضايا المنطقة، يأتي في مقدمتها المصالح الوطنية التركية، حيث إن تحقيق الاستقرار يفتح المجال لدفع مشروعات التعاون الإقليمي بما يحقق المصالح التركية (AKP Program). وعلى العكس، فإن سيادة الفوضى والصراعات في جوار تركيا من شأنه نقل التهديدات الأمنية من دول الجوار إلى داخل الأراضي التركية فضلا عن التأثير سلبا على مصالح تركيا، سواء تلك المتعلقة بالانضمام للاتحاد الأوروبي، أم تعزيز قدراتها على جذب الاستثمارات والسياحة. فالترابط بين القضايا الدولية والإقليمية يفرض على تركيا عدم الاقتصار على علاقاتها بدول جوارها المباشر، حتى في حالة رغبتها في الاكتفاء بحماية مصالحها القومية الأساسية.

ويذكر داود أوغلو في كتابه "العمق الإستراتيجي" أنه يجب على تركيا عدم النظر إلى عملية السلام في الشرق الأوسط كخلاف عربي-إسرائيلي فقط، حيث يوجد ارتباط مباشر بين المشكلات القبرصية والفلسطينية والكردية، وهو ما يقتضي تفعيل الدور التركي في عملية السلام لتحقيق المصالح الأمنية التركية (أحمد داود أوغلو ٢٠٠٤، ٣٥-٣٦).

وبالإضافة إلى هذه التبريرات المصلحية، يكثر جول وأردوغان من الإشارة إلى امتلاك تركيا السجلات التاريخية، التي لا يمكن بدونها حل العديد من قضايا المنطقة، وفي مقدمتها قضية القدس (Gurkaynak 2007, 100). يضاف إلى ذلك التأكيد على انطلاق الدور التركي من التزام ذي أبعاد "إنسانية وأخلاقية"، وإدراك للمسؤولية "يتجاوز المصالح السياسية والاقتصادية قصيرة الأمد" (Gül 2004, 6). كما يطرح أردوغان تطلعات دول المنطقة وشعوبها للمساهمة التركية في حل الأزمات كمصدر إضافي لتبرير التدخل التركي، لاسيما أن هذه التوقعات كانت موجودة على الدوام حتى في فترات انعزال تركيا (Erdoğan 2010, 9).

المبدأ الثاني: الموازنة بين استقلالية السياسة الخارجية وعدم التصادم مع مصالح الدول الكبرى. ويمثل هذا المبدأ إحدى الصياغات التوازنية الحرجة التي تسعى حكومة العدالة لتحقيقها. فمن ناحية، يدعو أحمد داود أوغلو إلى زيادة استقلالية السياسة الخارجية التركية، وعدم تبعيتها بشكل كامل للغرب؛ وهو ما يتحقق عن طريق تطوير رؤية إستراتيجية متكاملة كتلك التي تطرحها حكومة العدالة، وإعادة التوازن إلى علاقات تركيا الخارجية وتنويعها (إبراهيم الداوقوي ٢٠٠١، ٣٧٥-٣٧٦). إلا أن داود أوغلو يعترف بأن بناء النفوذ الإقليمي لتركيا يتطلب ممارسة سياسة خارجية حذرة ومتدرجة في سياق "الخطوط أو المعالم الإستراتيجية" التي تحددها القوى العظمى.

ويرتبط ذلك بتميز داود أوغلو بين أربعة أنواع من الدول، موضحا قدرتها على المناورة إستراتيجيا وتكتيكيا، وهي: القوى العظمى الساعية إلى توسيع ظهيرها الجغرافي، والقوى الكبرى أو الرئيسية الساعية لتعزيز مكانتها، وتوسيع نطاقاتها في مواجهة القوى العظمى من خلال اتفاقات داخلية فيما بينها، والقوى الإقليمية (مثل تركيا) الملتزمة بتطوير سياسات تتناسب مع سياسات القوى العظمى التي تنتمي إلى نطاقها، وفي حالة المخالفة يتم معاقبتها من قبل القوى العظمى - كالحظر الأمريكي على تركيا بعد عملية قبرص في ١٩٧٤- وأخيرا، القوى الصغرى ذات القدرة شديدة المحدودية على المناورة. ووفقا لداود أوغلو تظل تركيا بهذا المعنى أقرب إلى القوى الإقليمية المعرضة للعقاب حال مخالفتها لسياسات القوة العظمى التي تتبعها (أي الولايات المتحدة)، وإن كانت تسعى من خلال تبنيها الرؤية الإستراتيجية الجديدة للحزب إلى التحول لإحدى القوى الكبرى وتعزيز مكانتها كدولة مركز وقوة عالمية، وهو من شأنه زيادة استقلالية سياستها الخارجية مستقبلا (Yenigun 2002, 121; Murinson 2006, 950).

٢-٢ أبعاد الأدوار التركية ومجالاتها

تطرح حكومة العدالة مجالات متعددة سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية وغيرها للأدوار التركية في المنطقة، مع إضفاء طابع من العمومية على هذا الطرح من خلال تقديمه في صورة مبادئ وآليات عامة للتفاعل في المنطقة، دون إغفال قدرات تركيا على الإسهام في كل منها.

٢-٢-١ سياسيا: تغليب الحوار السياسي والمبادرات الدبلوماسية في معالجة أزمات المنطقة

تولي حكومة العدالة الأدوات الدبلوماسية أهمية خاصة في إطار التأكيد على مبدأ "الدبلوماسية المنتظمة والمتواصلة Rhythmic Diplomacy" القائم على الالتقاء بأكثر عدد من المسؤولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى.

وتبرز الحكومة التركية أهمية تقديم الآليات الدبلوماسية القائمة على الحوار لمعالجة الخلافات، وذلك قبل اللجوء إلى استخدام آليات الضغط، والعقاب، والحصار، والعزل؛ باعتبار أن الآليات الأخيرة لا تحقق الأمن في المنطقة، وإنما تفاقم من حالة عدم الاستقرار فيها، وتدفع أطراف الصراع إلى المزيد من التشدد، وتقلل إمكانية التأثير على مواقفهم. وتؤكد حكومة العدالة ضرورة البحث عن حلول غير صفرية تحقق المكاسب لجميع الأطراف، بدلا من الاكتفاء بالحفاظ على الوضع القائم أو الاقتناع بأن "اللا حل هو الحل" (Kirişci 2006, 51).

كما تشجع الحكومة التركية المبادرات وسياسة السلام الاستباقية للحيلولة دون اتساع نطاق الأزمات في المنطقة، وهو ما يسميه أردوغان مبدأ "السبق بخطوة واحدة"؛ أي عدم انتظار تحرك الخصوم والبدء بتقديم مبادرات وخطوات تشي بالاستعداد للتفاوض والحل السلمي. ويختلف هذا الطابع المبادر جذريا عن السياسة الخارجية التركية التقليدية الأكثر حذرا وتجنبا للمخاطرة وتحيزا لاستمرار الوضع القائم. لذلك كان طبيعيا انتقاد أردوغان وسياسته بوصفه يقدم تنازلات مجانية عن المصالح التركية، ويغري الأطراف الأخرى بتكثيف الضغوط للحصول على المزيد من التنازلات (Kirişci 2006, 49). لكن أحمد داود يداغ عن هذه المبادرات انطلاقا من أن "الضعف بعينه هو اعتبار جار ما غير موجود، واتباع دبلوماسية توتر بشكل دائم معه. كما أن الطرف الذي يستطيع استخدام المبادرة في العلاقات المتوترة، يظهر واثقا من نفسه ومن قدراته" (أحمد داود أوغلو ٢٠٠٤، ٣٧).

ولا يقتصر هذا النزوع نحو المبادرات على مستوى العلاقات الثنائية لتركيا ومعالجة مشكلاتها مع دول الجوار، وإنما يمتد إلى المستوى الإقليمي حيث تنشط الدبلوماسية التركية في طرح مبادرات لمعالجة القضايا الإقليمية. وأكد داود أوغلو هذا المعنى بوضوح فور توليه وزارة الخارجية حيث تعهد بأن تصبح تركيا إحدى أهم القوى الدولية، وأنها ستكون دولة فعل وليس دولة رد فعل تُذكر فقط بأزماتها الداخلية، بل دولة تُستشار في كل قضايا المنطقة والعالم، وتستنشر الأزمات قبل بروزها، وتتدخل فيها بشكل فاعل (Aras 2009, 8-9).

٢-٢-٢ اقتصاديا: تعزيز الاعتماد المتبادل والتكامل بين اقتصاديات المنطقة

تؤكد حكومة العدالة على أهمية التركيز على تطوير علاقات تركيا الاقتصادية بجيرانها، وتنشيط الدور التركي لدفع مشروعات التعاون الاقتصادي بما يحقق الاستقرار في المنطقة (Davutoglu 2008a, 85). فالخطاب التركي فيما يتعلق بالصراعات في المنطقة يؤكد أنه لا يمكن لأي طرف ثالث يسعى لحل الصراع أن ينتظر الوصول إلى اتفاق سلام شامل قبل بدء مشروعات التكامل الاقتصادي، حيث إن الصراعات عادة ما تقيد أنماط التفكير العقلاني الرشيد، وتولد ديناميات ذاتية لاستمرار العداء بفعل سيادة الصور النمطية السلبية وسوء الإدراك والافتقار إلى الثقة وقنوات الاتصال بين أطراف الصراع. ومن ثم، تصبح مثل هذه المشروعات آلية مهمة لبناء الثقة من خلال دور الطرف الثالث، و جزءا من "الدبلوماسية أو الإستراتيجية التحويلية" التي تسعى إلى تغيير هيكل الصراع ذاته (Gül 2007, 127, 362-3).

٢-٢-٣ أمنيا: رفض سياسات المحاور وأهمية التنسيق الأمني دون استبعاد التوظيف النكي للقوة العسكرية

أي ضرورة تحقيق الأمن المشترك للمنطقة ككل بجميع أطرافها وفاعليها بحيث "يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن الإسرائيليين، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يتساوى مع أمن السنة العراقيين، وأمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي أمن الشيعي أو السنّي اللبناني، وأمن العرب يجب أن يساوي أمن الأتراك، أو الأكراد، أو أي طرف آخر" (Davutoglu 2008b, 9). ويعني ذلك تجنب تبني الاقتربات التي تستهدف تحقيق أمن دولة واحدة أو مجموعة معينة من الدول على حساب دول أخرى في المنطقة، وتجنب التركيز على تساؤلات "من مع من؟" و"من ضد من؟" (Davutoglu 2008a, 9).

84). وظهر هذا الطابع المحايد بوضوح في إجابة داود أوغلو على تساؤل طُرح عليه أثناء زيارته للقاهرة في مارس ٢٠١٠ حول ما إذا كان التهديد الإيراني أو الإسرائيلي يشكل مخاطر أكبر على الشرق الأوسط، حيث قال: "لا أود أن نرى تهديدا من إيران أو إسرائيل، وبدلا من التفكير في المخاطر والتهديدات يجب أن نبحث خلف التعاون والمصالح المشتركة" (محمد البديوي ٢٠١٠).

يأتي في ذات الإطار الرفض التركي المعلن لسياسة المحاور وتقسيم دول المنطقة، ووضعها في مواجهة بعضها البعض، خاصة إذا كان التقسيم المقصود يقوم على أساس مذهبي (سُنِّي/شيعي). لكن تركيا تميز بين الرفض السلبي لهذه السياسات القائم على الانعزالية، والرفض الإيجابي القائم على الانخراط في تفاعلات المنطقة (بما فيها تلك التي تستدعي أبعاد الانقسام المذهبي أو الإثني أو الأيديولوجي) بهدف السعي لتحقيق التواصل بين الأطراف المختلفة. فالرفض التركي للتقسيم المذهبي للمنطقة لم يكن من شأنه دفع تركيا إلى التخلي عن دورها في التدخل للوساطة بين الأطراف اللبنانية المختلفة، أو التدخل لتشجيع السنة على المشاركة في العملية السياسية في العراق، خوفا من اتهامها بالانحياز للسنة على حساب الشيعة، طالما كان الهدف من الانخراط التركي هو التقريب بين السنة والشيعة، وطالما كانت الاتصالات مع الأطراف السنّية توازيها قنوات تواصل مع الأطراف الشيعية (Davutoglu 2008a, 81–82).

تؤكد الرؤية التركية على أهمية التنسيق المشترك من أجل التعامل مع بعض جوانب مشكلات الأمن الإقليمي، التي تمثل تهديدات لأمن المنطقة ككل. وتتبنى تركيا في هذا الصدد اقترابا يقوم على بدء التنسيق الأمني على مستوى معين وفي إطار التعامل مع قضايا محددة، مع توقع امتداد هذا التنسيق مع الوقت إلى ميادين أوسع نطاقا، واحتمال تطوره إلى صيغ أكثر شمولاً للتعاون الأمني في المستقبل. فالمطلوب وفقا لجول هو: "التزام لتركيا، ودول المنطقة، والاتحاد الأوروبي، والقوى الخارجية الأخرى بقواعد للسلوك، وإجراءات لبناء الثقة، وآليات لحل الصراع، تتمثل في: احترام الوحدة الوطنية، والتكامل الإقليمي، والالتزام بالحل السلمي للصراعات الإقليمية، وتكريس الجهود لمكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والشفافية في الشؤون العسكرية" (Gül 2004, 7). وقد كرر داود أوغلو أثناء زيارته للقاهرة في مارس ٢٠١٠ التعبير عن عناصر الرؤية ذاتها، بالتأكيد على تطوع تركيا إلى إنشاء منطقة أمن مشترك في الشرق الأوسط تضم إيران، وتركيا، وإسرائيل، والعراق، ومصر، وسوريا، والأردن؛ من خلال وصول الجميع بخلافاتهم مع جيرانهم إلى درجة الصفر (كما فعلت تركيا)، والالتزام بالشرعية الدولية، والآليات الدبلوماسية، وتوازن المصالح في حل الخلافات (مكرم محمد أحمد ٢٠١٠).

لكن يظل من الضروري الالتفات إلى حدود هذه المداخل في تحقيق الأمن الإقليمي. فالرؤية التركية أقرب إلى تبني مدخل "الأمن التنسيقي" الذي لا يقلل من أهمية التحركات الانفرادية، باعتبار هذا المدخل هو الأكثر تلاؤما مع الطبيعة الراهنة للسياق الإقليمي "الذي تسوده حالة تنافسية وسيطة لا تتضمن تعاونا واضحا، لكنها لا تتضمن أيضا صراعا مكشوفاً" (محمد عبد السلام ٢٠٠٣، ١٣). وبهذا المعنى، فإن مقترحات تركيا للتنسيق الأمني لا تتعارض على الإطلاق مع حرية تركيا في التحرك الانفرادي من أجل تحقيق أمنها، فالإستراتيجية الأمنية التركية تعتمد في ركنها الأساسي الأول على امتلاك قوات مسلحة رادعة من أجل حماية مصالح تركيا القومية والتوازنات الموجودة ضد التهديدات الموجهة من حول تركيا (قوتلاي دوغان ٢٠٠٧، ٢٤١–٢٤٢).

في هذا السياق يلاحظ أن خطاب حكومة العدالة لا يستبعد كلية إمكانية استخدام القدرات العسكرية التركية – في إطار أدوار صراعية اضطرارية – بغرض حماية المصالح التركية. وتبرز في هذا السياق أهمية مبدأ التوظيف الذكي

للآليات العسكرية، الذي يطرحه داود أوغلو لمعالجة التعارض الظاهر بين هذه الأدوار الصراعية والأدوار التعاونية الأخرى لتركيا الغالبة على خطاب الحكومة؛ ويقصد بالتوظيف الذكي تأجيل اللجوء إلى الآليات العسكرية إلى ما بعد توظيف الآليات السياسية والاقتصادية، مع "توظيف القوة العسكرية بشكل متماسك مع القوة الناعمة، وإلا فإن أكثر العمليات نجاحا ستؤدي إلى نتائج مدمرة" (Davutoglu 2008a, 83-86).

٢-٣ دوافع الأدوار التركية: بين التعاون والصراع والتغيير والاستقرار

يظهر العرض السابق غلبة الطابع التعاوني على تصورات الدور التركي، والميل لتغليب الأدوات والآليات غير العسكرية، لكن دون استبعاد كامل لاحتمالات استخدام القوة العسكرية التركية في أشكال صراعية. كما تؤكد حكومة العدالة على أهمية منهج المبادرة والتغيير، ورفض سياسات الإبقاء على الأوضاع القائمة بمشكلاتها، حتى أن أردوغان يعتبر التغيير في حد ذاته إستراتيجية من أجل مواكبة التغيرات الإقليمية والعالمية، ونقل تركيا إلى المستقبل وتحويلها إلى قوة عالمية مؤثرة (Kesler 2005, 111-112). بيد أن ذلك لا يمنع طرح حكومة العدالة مبادئ أكثر تأكيدا على الاستقرار والإبقاء على الأوضاع القائمة، متى كان ذلك أكثر تحقيقا لمصالح تركيا الأساسية، لاسيما تلك المتعلقة ببقاء الدولة وحماية تكاملها الإقليمي. يظهر ذلك في التأكيد التركي على التعددية الثقافية كأحد أسس سياستها في الشرق الأوسط، ويقصد بها حماية التسامح الثقافي والتعددية، وتجنب إثارة النزعات، وقضايا التمايز الطائفية، والعرقية على نحو صراعي؛ لاسيما مع اتسام دول المنطقة ومدنها ومجتمعاتها تاريخيا بطابع من التنوع الثقافي فيما بينها وداخل كل منها على حدة. ويقضي ذلك ضرورة التوصل إلى صيغ تعترف بهذا التنوع، وتحافظ على هذه التركيبيات الثقافية التاريخية والثرية - في الآن ذاته - في مدن ومحافظات مثل: كركوك، والبصرة، ودمشق، وإسطنبول، وغيرها، مع رفض فصل كل مجموعة إثنية أو عرقية في مناطق خاصة بها (Davutoglu 2008a, 85).

ويُعدُّ هذا المبدأ بمثابة مدخل لإضفاء طابع قيمي/إقليمي لمعارضة أنقرة مخططات تقسيم العراق، أو تطبيق نظام الفيدرالية الإثنية فيه، أو تغيير وضعية كركوك - التي تكتسب أهمية خاصة في الخطاب التركي - باعتبارها نموذجا مصغرا للعراق والشرق الأوسط ككل؛ حيث يتعايش فيها العرب مع الأكراد والتركمان، والمسيحيين والسنة والشيعية (Davutoglu 2008c). ووفقا لتعبير عبد الله جول فإنه "إذا كان العراق نموذجا مصغرا للشرق الأوسط، فإن كركوك نموذج مصغر للعراق" (Gül 2007, 432).

٣- الأدوار التركية الفعلية في الشرق الأوسط

على الرغم من صعوبة حصر السياسة التركية تجاه جميع دول المنطقة وقضاياها منذ وصول حزب العدالة للحكم في ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠، إلا أنه يظل من الممكن إعطاء صورة كلية عن الأدوار الفعلية التركية في المنطقة على النحو التالي:

٣-١ الأدوار السياسية-الدبلوماسية

يقصد بالأدوار السياسية-الدبلوماسية تلك الأدوار التي تسعى من خلالها الدولة للتأثير في مواقف الدول الأخرى والعلاقات بينها باستخدام الأدوات الدبلوماسية بشكل أساسي، كأن يحدد صانع القرار علاقاته بالدول الأخرى على أساس عدم الانحياز، أو التعايش السلمي، أو الوساطة بين الدول، أو غير ذلك (Wish 1980, 539-540). كما يمكن أن تشمل هذه الأدوار محاولات التأثير في النظم السياسية لهذه الدول، والتفاعلات السياسية داخلها. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى دور تركيا

كنموذج ومشاركتها في المبادرات المطروحة للإصلاح في المنطقة، فضلا عن دورها كطرف ثالث في قضايا المنطقة، وذلك على النحو التالي:

٣-١-١ تركيا ومبادرات الإصلاح في المنطقة

قامت تركيا بدور نشط في مبادرات الإصلاح في المنطقة من خلال مشاركتها "كشريك ديموقراطي" في قمة الثمانية في يونيو ٢٠٠٤، ومشاركتها في رئاسة حوار دعم الديموقراطية مع اليمن وإيطاليا، وهو إحدى الآليات التي أرستها مبادرة الشرق الأوسط الكبير. شاركت تركيا بنشاط في الاجتماع الرسمي الأول لهذا المنتدى في روما في نوفمبر ٢٠٠٤، ثم في الاجتماع الثاني في المغرب في ديسمبر ٢٠٠٤. استهدفت الاجتماعات تشجيع التزام دول الشرق الأوسط وشركائهم الثمانية الكبار في التنمية والإصلاح، والتعريف بالتوجهات العامة لهذه الشراكة من أجل مستقبل مشترك. وقد استضافت إسطنبول الاجتماع الفكري الأول الذي خُصص لقضية تمكين المرأة في الحياة العامة في يونيو ٢٠٠٥، بمشاركة ٣٧ منظمة غير حكومية، وممثلين عن ست حكومات من الدول العشرين الأعضاء في المنتدى (باكينام الشرقاوي ٢٠٠٥، ٢٨). فضلا عن ذلك، أرسلت تركيا مراقبين للانتخابات في بعض الدول العربية مثل انتخابات ٢٠٠٦ في فلسطين، وكذلك انتخابات ٢٠٠٩ في لبنان (على معوض ٢٠٠٩، ٢٢٠).

وحرصت حكومة العدالة على موازنة الحساسيات التي قد تثيرها هذه التحركات من خلال نفي أي طابع إرغامي عن نموذجها الإصلاحي، واستخدام مفهوم "المثال المُلهِم"؛ بما يعني أن الإصلاحات الديمقراطية غير المسبوقة التي شهدتها تركيا خلال السنوات الأخيرة تلهم الأطراف الأخرى للاقتداء بها في إطار ضرورة مراعاة خصوصية كل دولة. يضاف إلى ذلك حرص قيادات العدالة على إبراز قيام تركيا بطرح مبادرات خاصة بها للإصلاح في المنطقة، قبل زيادة زخم المبادرات الخارجية، وذلك في مسعى لتأكيد استقلالية السياسة التركية، وعدم تبعيتها للولايات المتحدة والغرب (Erdoğan 2004, 129).

ورغم ذلك فقد تأثر زخم طرح تركيا كنموذج للإصلاح سلبا بتراجع تأكيد الخطاب الأمريكي على دعم الإصلاح الديموقراطي في المنطقة كإحدى أولويات السياسة الأمريكية منذ نهايات عام ٢٠٠٥، مع تزايد المشكلات الأمريكية في العراق، ثم فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية. كما تأثر الدور التركي كنموذج سلبا بتزايد حدة الاستقطاب السياسي في تركيا بين حزب العدالة ومعارضيه على خلفية ما بدا كأنقسام علماني إسلامي، حيث تُظهر هذه التوترات طابع التوازن الحرج في التجربة التركية، واستمرار احتمالات عدم الاستقرار فيها، بما يشكك في قابليتها للنقل في صورتها الحالية إلى سياقات أخرى باعتبارها نموذجا للتعايش البناء بين القوى العلمانية والإسلامية. كذلك تأثر الدور التركي كنموذج سلبا مع تجدد إثارة الأزمة الكردية، وعودة المدخل الأمني في التعامل معها، بما يخصم من قدرة تركيا على تقديم نموذج للتعامل السلمي مع قضايا التنوع الإثني.

لكن هذه التطورات السلبية الداخلية والخارجية لم تُحُل دون استمرار فكرة النموذج التركي؛ لاسيما أن فترات التصعيد والأزمات السياسية ذاتها شهدت استمرار تأكيد بعض التحليلات على تقديم تركيا نمطا لتكيف حركات الإسلام السياسي مع الضغوط الداخلية والخارجية من منظور بعض المحللين، وإستراتيجيات النظم السياسية العلمانية في الدفاع عن علمانية النظام، وضبط أداء الأحزاب ذات الميول الإسلامية من منظور تحليلات أخرى، أو تغليب الاحتكام إلى الآليات الديموقراطية في إدارة الخلاف وفقا لتحليلات ثالثة (على معوض ٢٠٠٩، ١٤٦-١٥٣). وبعد زيارة الرئيس أوباما لتركيا

في أبريل ٢٠٠٩ ليوجه منها رسالته إلى العالم الإسلامي تجدد الاهتمام بالدور التركي كنموذج (مصطفى اللباد ٢٠١٠؛ مصطفى علوي ٢٠٠٩).

٣-١-٢ تركيا كطرف ثالث ووسيط

يقصد بدور الوسيط في هذا الإطار جميع أشكال تدخل الأطراف الثالثة لإدارة الصراع التي تتراوح بين دبلوماسية المسار الثاني والندوات وورش العمل المصممة لمناقشة المشكلات وصولاً إلى وساطة القوة أو الضغط طالما لم تتضمن امتلاك الطرف الثالث سلطة قانونية نافذة لفرض تقديراته لحل النزاع على الأطراف المتنازعة (Gurkaynak 2007, 91). وقد سعت حكومة العدالة للقيام بالعديد من أنشطة الوساطة في مختلف قضايا المنطقة، وفي مقدمتها القضية العراقية، وأزمة البرنامج النووي الإيراني، وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، والخلافات العربية الداخلية والبيئية على النحو التالي:

أ- القضية العراقية

تؤكد تركيا على محورية دورها في دعم العملية السياسية في العراق وتحقيق المصالحة السياسية فيه، من خلال توظيف قنوات الاتصال التركية مع جميع القيادات المعبرة عن مختلف الانتماءات الطائفية والإثنية في العراق، من تركمان وسنة وشيعة وأكراد. ويكثر الاستشهاد في الخطاب التركي بعلاقات تركيا الخاصة بالسنة في العراق، ودورها في تشجيعهم على الانخراط في العملية السياسية، على نحو ما ظهر في جهود تركيا لإنجاح الاجتماع الذي عُقد في إسطنبول، قبل الانتخابات العراقية في ديسمبر ٢٠٠٥، بين طارق الهاشمي والسفير الأمريكي في العراق "زلماي خليل زادة" من أجل حث السنة على المشاركة في الانتخابات العراقية، مقابل الحصول على ضمانات أمريكية بخصوص نزاهة الانتخابات واحترام حقوق السنة (Davutoglu 2008a, 85-86).

وقامت تركيا كذلك بالمشاركة في طرح صياغات متعددة بغرض معالجة الخلافات بين القوى السياسية في العراق بهدف الحفاظ على وحدة العراق. في هذا السياق، عارضت تركيا الأخذ بالنظام الفيدرالي، لاسيما الفيدرالية الإثنية، كما أولت قضية كركوك اهتماماً خاصاً، باعتبارها ذات أهمية محورية في تحديد مستقبل العراق والمنطقة ككل. ويقوم الموقف التركي على ضرورة التوصل إلى "مركز خاص لإقليم كركوك" ورفض التعجيل بإجراء استفتاء يمكنه أن يسبب مصادمات إثنية، والترحيب بتأجيله بما يسمح بتوفير الوقت والأساس السياسي للجماعات العربية والتركية والتركمانية والمسيحية في كركوك للتفاوض حول حل توافقي واقعي ودائم (علي معوض ٢٠٠٩، ٣١٩-٣٢٠).

كذلك برز أيضاً دور تركيا في إنشاء آلية اجتماعات دول الجوار للعراق كإسهام أساسي في بناء دبلوماسية إقليمية للتعامل مع تطورات المسألة العراقية، حيث بادرت تركيا بالدعوة إلى عقد اجتماع لدول جوار العراق في يناير ٢٠٠٣، وذلك أثناء أزمة التصعيد الأمريكي ضد العراق قبل بدء الحرب. وساهمت هذه المبادرة في خلق وتطوير آلية "اجتماعات دول الجوار" للتشاور على المستوى الوزاري. وتبرز تركيا أهمية هذه الآلية، خاصة مع تحولها تدريجياً إلى اجتماعات وزارية موسعة، يحضرها بالإضافة إلى دول جوار العراق كل من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ومجموعة الدول الثماني الصناعية، وتشارك فيها الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والمفوضية الأوروبية (Balci and Yesiltas 2006, 35). وقامت تركيا بدور مهم في متابعة وتفعيل القرارات واللجان المنبثقة عن هذه المؤتمرات. وأثناء زيارة أردوغان الأولى للعراق في يوليو ٢٠٠٨ عبر بعض المسؤولين الأتراك عن إمكانية تحول آلية اجتماعات دول جوار العراق إلى منظومة إقليمية تكون مسؤولة عن الأمن والاستقرار في المنطقة بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق (علي معوض ٢٠٠٩، ٣١٢-٣١٣).

ب- أزمة البرنامج النووي الإيراني

بدأت جهود تركيا للوساطة في أزمة البرنامج النووي الإيراني في التبلور مع اقتراح وزير الخارجية جول أثناء زيارته ل طهران في يونيو ٢٠٠٦ أن تستضيف تركيا محادثات بين إيران والممثل الأعلى للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي في أنقرة، وهو ما رحب به على لارجاني، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني آنذاك، معرباً عن اعتقاده بقدرة أنقرة على أداء دور الجسر بين إيران ودول أخرى. وقد استضافت أنقرة بالفعل اجتماع لارجاني مع خافيير سولانا في ٢٥ و ٢٦ أبريل ٢٠٠٧، وهو ما مهد الطريق للتوصل إلى اتفاق فني أو خطة عمل بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاحقاً في أغسطس من نفس العام. ورغم أن الدور التركي لم يسفر عن إنهاء الأزمة الإيرانية، إلا أن تركيا استمرت في التعبير عن رغبتها في التوسط لحل الأزمة، وهو ما ظهر مؤخراً في تصريحات أردوغان قبيل زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر ٢٠٠٩، وبعد زيارته ل طهران في أكتوبر من نفس العام (Murinson 2006, 960؛ Bonab 2009, 170).

وتجدد الحديث عن إمكانيات تفعيل الدور التركي في الأزمة مع إثارة احتمال أن تكون تركيا محطة لتنفيذ اتفاق مبادلة اليورانيوم المخصب بين الغرب وإيران، وهو ما تجسد مؤخراً في الإعلان عن اتفاق إيراني - برازيلي - تركي لتبادل الوقود النووي في مايو ٢٠١٠. كما تظل تركيا ضمن الدول المطروحة - مع كازاخستان - لاستضافة مركز إقليمي لتخصيب اليورانيوم يمكن من خلاله تزويد أي من دول المنطقة التي ترغب في الحصول على احتياجاتها من اليورانيوم أو الثوريوم المخصب لأغراض سلمية (أحمد إبراهيم ٢٠٠٩، ١٨؛ صالح المانع ٢٠١٠). لكن يظل من الضروري الانتباه إلى أن جميع هذه التصورات لم تكتسب الزخم اللازم لخروجها من حيز الأفكار العامة إلى حيز التنفيذ؛ لاسيما مع اختلاف الرؤى الإيرانية والغربية إزاء هذه المقترحات وتفاصيل تطبيقها (أماكن التبادل، وحجمه، ومدى قدرة إيران على الاستمرار في التخصيب على أرضها)، ووجود العديد من البدائل الأخرى المطروحة لتركيا. وظهر ذلك في ردود الفعل الأمريكية والغربية الفاترة إزاء الإعلان عن الاتفاق الإيراني - التركي - البرازيلي، والإصرار على المضي قدماً في التحرك داخل مجلس الأمن الدولي لفرض المزيد من العقوبات على إيران (إيلي شهلوب ٢٠١٠؛ محمد ناجي ٢٠١٠، ١٥٨-١٦٠). يضاف إلى ذلك توقع حدوث خلافات داخلية تركية في حالة التحرك الجدي لتنفيذ أي من هذه المقترحات، سواء من قبل أحزاب المعارضة، أو المؤسسة العسكرية التركية، أو حتى منظمات المجتمع المدني المحذرة من مخاطر استضافة تركيا أي مواد أو أنشطة ذات طبيعة نووية - سلمية أو عسكرية - على أراضيها. ورغم كل ما سبق، تبقى أهمية الدور التركي مستمدة من غياب أو ندرة مبادرات الدول الإقليمية الأخرى، وتحركاتها لمحاولة التدخل، ومعالجة أزمة البرنامج النووي الإيراني.

ج- قضايا الصراع العربي الإسرائيلي

تعطي تركيا أهمية محورية للوصول إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، باعتباره المصدر الكامن خلف مشكلات الشرق الأوسط وذلك من خلال المفاوضات المتبادلة المستندة إلى رؤية قوامها أن توجد دولتان تتعايشان جنباً إلى جنب في إطار حدود أمنة ومعترف بها، وبما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، والمبادرة العربية للسلام. وتتطلع تركيا كذلك إلى استكمال عملية السلام من خلال إعطاء أهمية مماثلة لمحادثات السلام على المسارات الأخرى، مثل المسار السوري الإسرائيلي، والإسرائيلي اللبناني.

وتحدد وزارة الخارجية التركية إسهامات تركيا في عملية السلام، باعتبارها تؤدي دور الوسيط التيسيري الداعم للبحث عن السلام، وهو ما يقتضي البقاء على مسافة متساوية من الطرفين العربي والإسرائيلي فيما يتعلق بالصراع، باعتبار ذلك هو المصدر الأساسي للثقة التي تتمتع بها تركيا من جميع الأطراف.

وعلى المسار الفلسطيني تمثل التحرك التركي الأكثر بروزا في استقبال أنقرة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس في ١٦ فبراير ٢٠٠٦، وعقد الأخير اجتماعا مع وزير الخارجية التركي جول وموظفين في وزارة الخارجية، وذلك بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، وحتى قبل تكليف إسماعيل هنية رسميا بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة. لكن الضغوط والانتقادات المتعددة (الداخلية، والخارجية: الإسرائيلية، والأمريكية، والأوروبية) التي تعرضت لها حكومة العدالة والتنمية نتيجة هذه الزيارة، أدت إلى تحجيم تحركات الحكومة التركية تجاه الحكومة الفلسطينية بزعامة حماس؛ وهو ما ظهر في عدم توجيه أي دعوة رسمية لإسماعيل هنية لزيارة تركيا رغم صفته الرسمية المستمدة من شرعية وصوله للسلطة عبر انتخابات ديموقراطية. كذلك لم يقم الرئيس التركي سيزار بقاء هنية أثناء زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة في يونيو ٢٠٠٦، حيث اكتفى بلقاء رئيس السلطة محمود عباس (محسن صالح ٢٠٠٦، ١٧٢-١٨٢).

ومع ذلك يُعتقد أن الاتصالات بين حماس وتركيا لم تنقطع – وإن أخذت صورا أكثر محدودية وسرية وأقل مباشرة على هامش الاتصالات التركية السورية بالأساس – وفقا لبعض التسريبات الإعلامية التي قامت بتغطية هذه الاتصالات. ورغم إشارات المسؤولين الأتراك إلى سعيهم للتدخل من أجل فتح قنوات للاتصال بين إسرائيل وحماس وتخفيف الضغوط الإسرائيلية على حماس، إلا أن تركيا لم تنجح في تفعيل هذا الدور نتيجة معارضة الجانب الإسرائيلي. فالإشارات التركية في هذا الصدد توحي بأن التحركات التركية على هذا المسار جاءت على هامش زيارات واتصالات تركية – إسرائيلية مخصصة بالأساس لبحث العلاقات الثنائية أو قضايا أخرى. ولم يمنع ذلك تجدد ظهور الدور التركي كوسيط في عملية السلام خلال زيارة الرئيس الإسرائيلي بيريز إلى أنقرة بين ١١ و١٣ نوفمبر ٢٠٠٧، والتي شهدت اللقاء بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والرئيس الإسرائيلي، برعاية الرئيس التركي جول، مع الاتفاق على إقامة منطقة صناعية بتمويل تركي في الضفة الغربية، وبمبادرة من ملتقى أنقرة (Gurkaynak 2007, 100-103).

ومتلما هو الحال على المسار الفلسطيني ظهر نشاط الدور التركي على المسار اللبناني، لاسيما خلال الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان في يوليو ٢٠٠٦، حيث طالبت الحكومة التركية بوقف إطلاق النار، وسرعة الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين الأسيرين، وتحميل الطرفين الإسرائيلي واللبناني حزب الله المسؤولية. وقام أردوغان بدور خاص نشط حيث كان أحد القادة الإقليميين المحدودين الذين صدرت عنهم تصريحات علنية تنتقد الاستخدام الإسرائيلي المفرط للقوة، وأجرى مشاورات واتصالات دبلوماسية هاتفية موسعة للتوصل إلى وقف إطلاق النار مع الرئيس الأمريكي بوش، ورئيس الوزراء البريطاني بلير، وأمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان، وقادة كل من سوريا، ولبنان، وإيران، ومسؤولي الاتحاد الأوروبي، وغيرهم. كما قام وزير الخارجية جول بزيارة إسرائيل ولبنان وسوريا لبحث مسألة إرسال قوات تركية إلى لبنان بالإضافة إلى اقتراح بدء مفاوضات حول الجولان، استنادا إلى أن جمود عملية السلام يهدد بمواجهات عسكرية مقبلة. ورغم صعوبة القول بفاعلية الإسهام التركي في وقف حرب لبنان، إلا أن النجاح الأكبر لتركيا – وفقا لبعض التحليلات – كان إعلاميا، حيث اهتمت الصحف العربية برصد النشاط التركي على مستوى تحركات رئيس الوزراء (Fuller 2008, 77).

قامت تركيا بتحركات مماثلة لتفعيل دورها كوسيط اتصالي على المسار السوري من خلال رعاية مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل، وهو ما تم الإعلان عنه رسمياً في مايو ٢٠٠٨. ورغم كثرة التكهانات حول طبيعة هذه المفاوضات ومدى ما أحرزته من تقدم، إلا أن البيانات الصادرة عن وزارة الخارجية التركية اتسمت بالتكتم الشديد، والاكتفاء بالإشارة إلى توجه الأطراف للحل السلمي للخلافات من خلال عقد جولات المفاوضات والتي وصلت حتى خريف ٢٠٠٨ إلى أربع جولات بين إسرائيل وسوريا عبر الوسيط التركي، قبل تأجيلها نتيجة قضايا الفساد المحيطة برئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت وعدم وضوح وضعه، ثم إيقافها نتيجة العدوان الإسرائيلي على غزة في ديسمبر ٢٠٠٨. وإذا كان إيقاف المفاوضات جاء بقرار من تركيا احتجاجاً على العدوان وعدم احترام الجهود التركية في الوساطة، إلا أن تصريحات المسؤولين الأتراك عادت بعد ذلك لتؤكد استعداد تركيا لاستئناف الوساطة حال طلب الطرفين السوري والإسرائيلي، وهو ما اصطدم بالرفض الإسرائيلي، لاسيما بعد تغيير الحكومة الإسرائيلية (على معوض ٢٠٠٩، ٢١٩-٢٢٠؛ صبحي عسيلة ٢٠٠٨؛ مكرم محمد أحمد ٢٠١٠).

وتبقى الإشارة إلى مستوى آخر للتحرك التركي السياسي كطرف ثالث حظي بنصيب كبير من الاهتمام الإعلامي، وهو ما يثار حول دور تركيا كوسيط ضاغط من خلال التصريحات الانتقادية التي يوجهها بعض مسؤولي الحكومة التركية، لاسيما رئيس الوزراء أردوغان، ضد الممارسات الإسرائيلية. وكان الانتقاد الأعمق الذي وجهه أردوغان لإسرائيل هو ذلك الذي أقدم عليه في مايو ويونيو ٢٠٠٤، حين وصف الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة ورفح، بأنها "إرهاب دولة" (محمود عبد الظاهر ٢٠٠٥، ٥٠). انتقد أردوغان الممارسات الإسرائيلية التالية، سواء خلال حرب لبنان في ٢٠٠٦ أو العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية ٢٠٠٨. وحظيت كلمة أردوغان خلال مؤتمر ديفوس في يناير ٢٠٠٩ ومشادته مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز باهتمام إعلامي كبير باعتبارها أحد مظاهر الدبلوماسية "الإنسانية التركية" (محمد نور الدين ٢٠٠٩).

لكن يجب ملاحظة حرص تركيا على تحجيم تأثير هذه الانتقادات الموجهة ضد بعض السياسات الإسرائيلية، كما ظهر في التصريحات والخطابات الرسمية للحكومة التركية التي تحمل الأطراف المختلفة - وليس إسرائيل وحدها - المسؤولية عن تصعيد الأزمات؛ حيث تؤكد فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني على ضرورة وقف الهجمات الإرهابية ضد الشعب الإسرائيلي (Gül 2007, 104). وينطبق الأمر ذاته على الحالة اللبنانية، إذ ذكر وزير الخارجية جول في خطابه أمام مؤتمر روما في ٢٦ يوليو ٢٠٠٦ أنه "لا مجال للشك في أن هجوم حزب الله على الإقليم الإسرائيلي هو الذي أشعل العداوات المستمرة. وفي هذا السياق فإننا نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. فنحن نعرف في تركيا ما يعنيه الإرهاب، ولا يمكن تبرير الإرهاب تحت أي ظروف" (Gül 2007, 492).

كذلك يُلاحظ محاولة تركيا الفصل بين المسارين الثنائي والإقليمي، وتقليل تأثير الانتقادات الموجهة ضد بعض السياسات الإسرائيلية - في القضايا الإقليمية غير المتصلة بالمصالح الحيوية التركية بشكل مباشر - على العلاقات بين البلدين في أبعادها المختلفة الاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية، بل الأبعاد السياسية الدبلوماسية ذاتها. وباستثناء قرار الحكومة التركية في يونيو ٢٠٠٤ بسحب سفيرها في إسرائيل للتشاور، قام خطاب الحكومة التركية بشكل عام على رفض مطالب قطع العلاقات مع إسرائيل أو تخفيض مستواها، والتأكيد في المقابل على أهمية إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع إسرائيل. بل إن خطوة استدعاء السفير التركي في يونيو ٢٠٠٤ أحاط بها نوع من الغموض في دوافعها وأسبابها، لاسيما مع حرص الجانب التركي على تحجيم دلالات هذه الخطوة واحتواء أي تداعيات قد تنجم عنها. وأصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً توضيحياً خاصاً بهذه الخطوة، أكدت فيه أنها لا تتعلق بالعلاقات بين الشعبين التركي والإسرائيلي بقدر ما تتعلق

بممارسات معينة للحكومة اليمينية. كما قلل بعض المسؤولين الإسرائيليين من دلالات هذه الخطوة، وأشاروا إلى أنها جاءت بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي، وأنها لا تعبر بأي حال عن أزمة في العلاقات بين البلدين (علي معوض ٢٠٠٩، ٢١٣-٢١٥).

يمكن إثارة ملاحظات مشابهة بخصوص الأزمة بين تركيا وإسرائيل على خلفية الاعتداء الإسرائيلي على قافلة الحرية في ٢٠١٠، التي كانت تحمل مساعدات لقطاع غزة، والذي أسفر عن مقتل تسعة مواطنين أتراك كانوا على متن إحدى سفن القافلة، حيث أشارت العديد من التحليلات إلى تصعيد تركيا انتقاداتها لإسرائيل وصولاً إلى احتمال سحب السفير التركي من إسرائيل واتخاذ إجراءات عقابية أخرى. وفي المقابل أشارت مصادر معلومات أخرى إلى حرص أنقرة على استمرار قنوات اتصالها مفتوحة مع إسرائيل وأن التوجه العام هو إعادة السفير لإسرائيل بعد فترة. وبغض النظر عن تحقق أي من تلك الاحتمالات، إلا أن الإجراءات الأخرى التي أعلنت عنها تركيا رداً على الاعتداء كشفت عن التوجه التركي السابق في فصل علاقاتها الثنائية بإسرائيل عن انتقاد سياسات الأخيرة تجاه الأطراف الأخرى. كان من ضمن هذه الإجراءات عودة بعض الفرق الرياضية التركية من إسرائيل، فضلاً عن تأجيل مناورات مشتركة من الجانبين، وبحث إمكانية تجميد التعاون مع إسرائيل في مجال الطاقة؛ وهي جميعاً ممارسات يثير استمرارها التساؤل على ضوء الانتقادات التركية المعلنة ضد إسرائيل، ويصعب تفسيرها بمعزل عن إستراتيجية فصل المستويين الثنائي والإقليمي. ورغم أن امتداد التدابير العقابية التركية إلى مثل هذه الأبعاد الثنائية يمكن اعتباره على أنه تغيير نوعي في التعامل التركي مع القضية الفلسطينية، إلا أن مثل هذا التحليل مثير للجدل بالنظر إلى خصوصية حالة أزمة قافلة الحرية التي تضمنت اعتداء على سفينة تركية، وسقوط ضحايا أتراك، فضلاً عن التضارب في التقارير حول الإجراءات العقابية التركية ضد إسرائيل وغموضها، والتراجع الفعلي في طبيعة المطالب التي طرحتها تركيا للحفاظ على العلاقات التركية الإسرائيلية وصولاً إلى اعتبار الاعتذار الإسرائيلي أحد البدائل التي تكفل استمرار هذه العلاقات (جريدة السفير ٢٠١٠؛ TPR 2010).

وفي كل الأحوال يظل من الضروري الإشارة إلى أنه رغم جهود الجانبين التركي والإسرائيلي لاحتواء الخلافات بينهما إلا أن هذه المواقف والأزمات المتتالية تظل مهمة بالنظر إلى أنها قد تفضي بتراكمها إلى تحولات أساسية في السياسة التركية مستقبلاً. وقد أظهرت أزمة أسطول الحرية الأخيرة بوضوح صعوبات الفصل بين مسار العلاقات الثنائية التركية-الإسرائيلية، والانتقادات والتحركات التركية (بما فيها تلك ذات الطبيعة الرمزية) ضد السياسات الإقليمية الإسرائيلية؛ وهو ما ظهر في الوصول إلى حد التهديد التركي بقطع العلاقات مع إسرائيل حال عدم استجابتها للمطالب التركية. وقد تحقق جانب من ذلك فعلاً في سبتمبر ٢٠١١ مع إعلان وزير الخارجية التركي داوود أوغلو عن مجموعة من الإجراءات العقابية ضد إسرائيل رداً على تأخرها في الاستجابة للمطالب التركية رغم عقد أربع لقاءات بين الجانبين والتوصل لتفاهات مبدئية لتجاوز الأزمة عرقلتها الانقسامات داخل الحكومة الإسرائيلية على حد تعبير داوود أوغلو. كما جاء إعلان هذه الإجراءات كاعتراض تركي على التقرير الصادر عن لجنة بالمر التي شكلتها الأمم المتحدة للتحقيق في الحادث. فالتقرير كمن ناحية أدان العنف المفرط للقوات الإسرائيلية وتنفيذها عملية الإنزال دون إنذار كاف وخارج حدود منطقة الحصار البحري، لكن التقرير من ناحية ثانية أضاف مشروعية على الحصار البحري الذي تفرضه إسرائيل وهو ما رفضته تركيا باعتباره يعكس تقييماً سياسياً وليس قانونياً من قبل معدي التقرير.

وقد شملت هذه الإجراءات تخفيض العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتركيا، إلى مستوى السكرتير الثاني وتجميد الاتفاقيات العسكرية، مع تأكيد حق تركيا في اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان حرية الملاحة شرق المتوسط، وعدم اعتراف تركيا بالحصار المفروض على غزة، والالتزام التركي ببذل الجهود لدفع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإنهاء هذا

الحصار. وقد جمعت تصريحات داوود أوغلو والرئيس التركي عبدالله جول بين احتمالات التصعيد والتهدة: فمع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات تمثل مرحلة أولى في رد الفعل التركي، لكن تم بموازاة ذلك تأكيد وجود مجال لتطبيع العلاقات مع إسرائيل حال استجابتها للمطالب التركية مع تحميل تيارات معينة داخل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية عدم احتواء الأزمة (Davutoglu 2011; Sandikli 2011). ورغم استمرار وجود مجال لتجاوز هذه الأزمة في العلاقات التركية الإسرائيلية، إلا أنها تظل ذات دلالة مهمة على تغيير نوعي في التعاطي التركي مع إسرائيل وإمكانية خروج الخلافات بين الجانبين على خلفية قضايا إقليمية عن نطاق السيطرة والاحتواء رغم مصالح الطرفين في استمرار العلاقات بينهما، وبطبيعة الحال فذلك من شأنه التأثير على طبيعة الدور التركي في الصراع العربي الإسرائيلي وتحوله من صيغ الوساطة إلى أشكال أخرى.

د- الدور التركي في معالجة الخلافات العربية

يشير خطاب حكومة العدالة والتنمية إلى دور تركي نشط في المساعدة في معالجة الخلافات العربية – سواء الداخلية أو البينية – بما يزيد من قدرتها على النهوض بمسؤولياتها في عملية السلام. وقد أشار داود أوغلو بعد توليه وزارة الخارجية إلى أن دور أنقرة يتجاوز تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين وبين اللبنانيين كي يشمل دفع عملية المصالحة العربية – العربية بشكل عام، لاسيما بعد وصول الرئيس الأمريكي أوباما للحكم وتعبيره عن رغبته في حل الصراع العربي الإسرائيلي. ففي مثل هذا السياق تصبح المصالحة العربية ضرورية لإثبات أن ”العرب جاهزون للسلام“، وهو ما يمكن لأنقرة أن تسهم فيه من خلال تحقيق مصالحة مصرية – سورية، يمكنها أن تنعكس إيجابا على مسار المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية (يوسف الشريف ٢٠٠٩). وكرر داود أوغلو ذات التصريحات تقريبا لدى زيارته للقاهرة في مارس ٢٠١٠ (مكرم محمد أحمد ٢٠١٠).

ويمكن اعتبار زيارة خالد مشعل لأنقرة في فبراير ٢٠٠٦ بمثابة تحرك تركي مبكر لاستيعاب الخلافات الفلسطينية. فقد حاولت تركيا خلال هذه الزيارة التأكيد على ضرورة إدراك حماس لوضعها الجديد، وحقيقة أنها ممثلة للشعب الفلسطيني كله وليس فقط من انتخبوها، وأن ذلك يفرض عليها مسؤوليات متعددة من بينها نبذ العنف، والتعاون مع الفصائل الفلسطينية الأخرى، والاعتراف بالاتفاقات الدولية التي سبق التوصل إليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. والواقع أنه رغم تأكيد الخطاب التركي على نشاط المسؤولين الأتراك في معالجة الخلافات بين الفلسطينيين، إلا أن ذلك يتعارض مع إشارة الخطاب التركي ذاته في مناسبات أخرى إلى عدم محاولة تركيا تنشيط تحركاتها على هذا المسار بالنظر إلى تولي مصر هذا الدور. وفي السياق ذاته، أشار بعض المسؤولين الفلسطينيين إلى عدم وجود تحركات تركية ملموسة لمعالجة الانقسام الفلسطيني، تتجاوز مستوى النصائح اللفظية (علي معوض ٢٠٠٩، ٢٢٠-٢٢١).

ويؤكد الخطاب التركي على المساهمة الفعالة لتركيا في معالجة الأزمة الداخلية في لبنان إذ واصلت تركيا اهتمامها بلبنان بعد حرب ٢٠٠٦. وتكررت المساعي التركية من أجل تهدئة التوترات اللبنانية الداخلية من خلال زيارات المسؤولين الأتراك للبنان، ولقاءاتهم مع ممثلي الأطراف اللبنانية المختلفة، والتأكيد على أهمية الحوار لحل المشكلات. كما حضرت تركيا – ممثلة برئيس الوزراء أردوغان ووزير الخارجية باباجان – جلسة البرلمان اللبناني التي شهدت اختيار ميشال سليمان رئيسا للجمهورية في ٢٥ مايو ٢٠٠٨. وأكد أردوغان على الاهتمام التركي بمعالجة الأزمة اللبنانية من خلال إيفاد مبعوثين خاصين، والمحادثات الهاتفية مع مختلف الأطراف اللبنانية، ومحادثة الرئيس السوري بشار الأسد حول ضرورة تسوية الأزمة اللبنانية، وطرح اسم ميشال سليمان عليه ”كمرشح وسطي“ منذ وقت مبكر، وهو ما لاقى قبول الرئيس السوري، فضلا عن النشاط الاستثنائي للسفير التركي في لبنان لاسيما بعد تفجر أحداث العنف في بيروت في مايو ٢٠٠٨.

وربطت بعض التحليلات نجاح الأطراف اللبنانية في التوافق بتراجع التصلب في الموقف السوري مع بدء مفاوضات السلام مع إسرائيل، حيث كان من اللافت للنظر تزامن الإعلان عن نجاح المبادرة القطرية لمعالجة الأزمة السياسية بين القوى اللبنانية، مع إعلان تركيا، وسوريا، وإسرائيل عن بدء المفاوضات غير المباشرة في إسطنبول بوساطة تركية (علي معوض ٢٠٠٩، ٢٢٢-٢٢٣).

وتتجاوز التحركات التركية نطاق الخلافات داخل دول المواجهة لتشمل محاولة الإسهام في معالجة النزاعات والصراعات داخل دول المنطقة بشكل عام. وظهر ذلك مثلاً في إرسال مبعوث دبلوماسي تركي إلى صنعاء في فبراير ٢٠١٠ لبحث سبل مساهمة تركيا في ترسيخ الأمن في اليمن وإمكانية قيام تركيا بوساطة في قضية الحوثيين، مع التأكيد على أن الجانب التركي سبق أن تداول الأمر مع المسؤولين السعوديين والإيرانيين على مختلف المستويات (موقع أخبار العالم ٢٠١٠).

ظهرت الوساطة التركية كذلك في محاولة تركيا استيعاب الخلاف السوري العراقي، على خلفية اتهام الحكومة العراقية لسوريا بالمسؤولية عن سلسلة انفجارات أغسطس ٢٠٠٩ التي استهدفت اثنتان من مبانى وزارتي الخارجية والمالية العراقيتين، وأدت إلى مقتل وإصابة نحو ٧٠٠ شخص. لكن رغم اتصالات أردوغان الهاتفية بالقيادتين السورية والعراقية وزيارات داود أوغلو البلدين وحضوره - مع الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير خارجية العراق وسوريا - اللقاء الرباعي الذي عقد في القاهرة على هامش اجتماع وزراء الخارجية العرب في ٩ سبتمبر ٢٠٠٩، إلا أن الجانب العراقي صدرت عنه تصريحات متعددة حول فشل جهود الوساطة التركية، وعزم الحكومة العراقية تدويل القضية بالجوء إلى الأمم المتحدة (موقع رويترز العربي ٢٠٠٩).

٣-٢ الأدوار الاقتصادية

تعددت مظاهر الاهتمام بتعزيز علاقات تركيا الاقتصادية بدول المنطقة بين الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين الأتراك بمصاحبة وفود كبيرة من رجال الأعمال، وتأسيس مجالس أعمال تركية مشتركة مع العديد من دول المنطقة، وتنشيط اجتماعات هذه المجالس واللجان الاقتصادية المشتركة، وعقد العديد من الاتفاقيات على المستوى الثنائي مع دول المنطقة بغرض منع الازدواج الضريبي، والتعزيز والحماية المتبادلة للاستثمارات، والتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني، فضلاً عن التعاون في مجالات النقل. كذلك توصلت تركيا إلى اتفاقيات للتجارة الحرة مع سوريا، وتونس، والمغرب، ومصر، والأردن، واتفاقية مؤقتة للتجارة الحرة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى التفاوض مع دول عربية أخرى للتوصل إلى اتفاقيات مماثلة (علي معوض ٢٠٠٩، ١١٥-١١٨). يضاف إلى ذلك توقيع اتفاقيات لإلغاء تأشيرات الدخول (الفيزا) مع دول كثيرة من المنطقة مثل: الإمارات، وسوريا، والأردن، ولبنان، وليبيا؛ وهو أمر كان له دلالاته الإيجابية في زيادة الحركة بين تركيا وبين هذه الدول، ودافعا لتنشيط التعاون الاقتصادي، واعتبره البعض تجسيدا لرؤية تركيا لتحقيق "شينغن شرق-أوسطي" على غرار الشينغن الأوروبي (وحيد عبد المجيد ٢٠١٠).

لم تقتصر التحركات التركية على المستوى الثنائي، وإنما امتدت إلى المستوى الإقليمي حيث وقعت تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي في مايو ٢٠٠٥ في العاصمة البحرينية المنامة، اتفاقية إطارية لتعزيز العلاقات الاقتصادية، ولبحث إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين، رغم أن الأخيرة لم يتم تنفيذها بعد. كما تم إنشاء الملتقى الاقتصادي التركي العربي عام ٢٠٠٦، وتنظمه مجموعة الاقتصاد والأعمال في تركيا، بالتعاون مع وزارة المالية التركية، ولجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية في تركيا، وجامعة الدول العربية، وبرعاية ومشاركة رئيس الوزراء التركي أردوغان. ويوفر الملتقى المجال للقاء مسؤولين حكوميين، وصانعي السياسات في القطاعات المصرفية والمالية، ورجال أعمال ومستثمرين، وقادة شركات

ومؤسسات عربية وتركية ودولية (56, Malka 2009). وقد استضافت اسطنبول الملتقى الخامس في يونيو ٢٠١٠ بمشاركة ١٤ وزيرا عربيا للخارجية والمالية تحت رعاية وحضور رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والأمين العام للجامعة العربية. وعلى هامش الملتقى عُقد الاجتماع الثالث لمنتدى التعاون العربي التركي على مستوى وزراء الخارجية، بما عكس الارتباط بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتعاون العربي التركي (Arab-Turkish Cooperation Forum 2010).

ظهر حضور الأبعاد الاقتصادية كذلك في إنشاء المجالس والأطر الحوارية الإستراتيجية عالية المستوى. فقد تم الإعلان عن إنشاء مجلس أعلى للتعاون الإستراتيجي مع العراق في يوليو ٢٠٠٨، وأعبه تدشين حوار إستراتيجي عالي المستوى بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في جدة، والإعلان عن إنشاء مجلس أعلى للتعاون الإستراتيجي مع سوريا في سبتمبر ٢٠٠٩، وذلك فضلا عن سعي تركيا إلى تعميم هذه المجالس في علاقاتها بدول المنطقة، وبدء اتصالات لهذا الغرض مع لبنان والأردن ومصر (أحمد إبراهيم ٢٠٠٩، ١٥-١٦). ونصت الاتفاقيات المنشئة لهذه المجالس على دورية عقد الاجتماعات على مختلف المستويات الحكومية بين الأطراف للاتفاق على مشروعات التعاون المختلفة، وهو ما يعني إضفاء طابع مؤسسي منظم على علاقات تركيا بدول المنطقة. كما شهدت هذه الاجتماعات توقيع عشرات من اتفاقيات التعاون في مختلف المجالات، لاسيما أن جميع هذه الأطر التعاونية أكدت على تعزيز المجالات المختلفة للتعاون السياسية والأمنية والدفاعية والمائية والثقافية والتعليمية ولم تقتصر على الأبعاد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والصناعية (أحمد إبراهيم ٢٠٠٩، ٢٥-٢٩).

انعكست هذه التحركات التركية والأطر التعاونية (مع عوامل أخرى) على حجم العلاقات الاقتصادية التركية مع دول المنطقة. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى مؤشر حجم التبادل التجاري بين تركيا ومنطقة الشرق الأوسط الذي شهد نموا بنسبة ٦٠٠٪ تقريبا، حيث زاد من حوالي ٦ مليارات دولار عام ٢٠٠١ إلى حوالي ٤٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨؛ بما يعكس تضاعف حجم التجارة التركية أكثر من مرة مع غالبية دول المنطقة كل على حده خلال عهد حكومة العدالة والتنمية. ويعكس الجدول رقم (١) بالملحق، جانبا من هذا النمو في حجم التبادل التجاري بين تركيا وبعض دول المنطقة في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ (TurkStat-Foreign Trade Statistics Yearbook 2008, 3, 37, 49-50).

ورغم الصورة الإيجابية التي تعكسها البيانات السابقة، والاستدلال بها عادة لتأكيد حدوث تغيرات إيجابية غير مسبوقه في العلاقات الاقتصادية التركية العربية والشرق أوسطية، أو حتى التلميح ضمنا بتغير "التوجه" الاقتصادي التركي نحو الشرق، إلا أنه ينبغي الحذر في طرح مثل هذه النتائج؛ إذ أنها تعتمد على استخلاص نتائج من التغير في أحجام المبادلات التجارية بشكل مطلق وبمعزل عن المقارنة بمجموعات الدول الأخرى ودون مراعاة للتغيرات في إجمالي التجارة الخارجية التركية. ولدى وضع هذه العناصر في الاعتبار يلاحظ أنه رغم الزيادة الكبيرة في الحجم المطلق للتجارة التركية الشرق أوسطية في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨ (أكثر من ٦٠٠٪)، إلا أن التغير في حصة الشرق الأوسط من إجمالي حجم المبادلات التجارية التركية خلال نفس الفترة لا تتجاوز ٦٥٪ (من حوالي ٨٪ إلى ١٣٪). تظل هذه الحصة محدودة نسبيا، لاسيما لدى مقارنتها بحصة الدول الأوروبية (سواء من دول الاتحاد الأوروبي، أم الدول الأوروبية الأخرى) التي ما تزال تستحوذ على نحو ٦٠٪ من إجمالي التجارة التركية في عام ٢٠٠٨. فما زال الاتحاد الأوروبي يمثل الشريك التجاري الأساسي لتركيا؛ إذ إن ٥٥٪ من الصادرات التركية تتجه إلى أسواق دول الاتحاد، و ٤٠٪ من وارداتها تأتي من الاتحاد.

ورغم انخفاض حصة دول الاتحاد الأوروبي من نحو ٥٢% عام ٢٠٠١ إلى ٤٢% عام ٢٠٠٨، إلا أن هذا الانخفاض يرجع في جزء منه إلى انخفاض الوزن النسبي لواردات تركيا من الاتحاد، بسبب ارتفاع نصيب واردات تركيا من الطاقة، خاصة مع ارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة احتياجات تركيا منها. ويمثل هذا العامل أحد العناصر المهمة في تفسير زيادة حصة الشرق الأوسط من إجمالي المبادلات التجارية التركية (Smith 2009, 20).

ويلاحظ أن نسبة كبيرة من زيادة حجم مبادلات تركيا التجارية مع الشرق الأوسط يرجع إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا وإيران، والناجم في أغلبه عن زيادة اعتماد تركيا على الغاز الطبيعي الإيراني، حيث أصبحت إيران أكبر خامس شريك تجاري لتركيا (في حالة التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة)، وتشكل تركيا السوق الثالثة للصادرات الإيرانية بعد اليابان والصين، بما يجعلها شريكا تجاريا مهما بالنسبة لإيران (Malka 2009, 44).

يلاحظ كذلك أن حصة الشركاء التجاريين الأساسيين لتركيا داخل المنطقة تظل محدودة نسبيا لدى وضعها ضمن إجمالي حجم الصادرات والواردات التركية مع دول العالم. فرغم تواتر الحديث والتحليلات عن زيادة حجم الصادرات التركية إلى دول المنطقة إلا أن غالبية هذه الدول تخرج من قائمة الدول العشر الأكثر استقبالا للصادرات التركية، ولا يمثل أي منها وجهة لأكثر من ٢% من صادرات تركيا. ويستثنى من ذلك الإمارات، وهي الدولة الأولى في حجم الصادرات التركية إليها من بين دول منطقة الشرق الأوسط، وتأتي في المركز الثالث من الشركاء العالميين لتركيا بحجم صادرات بلغ ٨ مليارات دولار عام ٢٠٠٨ مما يشكل ٦% من إجمالي الصادرات التركية لذلك العام، وتأتي العراق في المركز التاسع عالميا (استقبلت نحو ٣% من الصادرات التركية عام ٢٠٠٨ أي ما قيمته ٤ مليارات دولار). وبالمثل فإن إيران – التي تصدر الدول الشرق أوسطية في قائمة مصادر الواردات التركية – تحتل المركز السابع عالميا؛ حيث بلغت قيمة الواردات التركية منها ٦,٦ مليارات (بنسبة ٤% تقريبا من إجمالي الواردات التركية)، بينما بلغ حجم الصادرات التركية إليها نحو ١,٤ مليار دولار، تشكل ١,٥% من إجمالي صادرات تركيا (TurkStat-Foreign Trade Statistics Yearbook 2008, 61).

ولا تهدف هذه الملاحظات إلى نفي التطورات الإيجابية الحادثة في العلاقات الاقتصادية التركية-الشرق الأوسطية، ودلالاتها على مستقبل الأدوار التركية في المنطقة، بقدر ما تبغي لفت الانتباه إلى ضرورة الحفاظ على بعض المبالغات المطروحة في هذا الصدد، لاسيما تلك التي توحى – صراحة أو ضمنا – بإعادة توجيه تركيا سياساتها الاقتصادية نحو الدول العربية على حساب توجهاتها الاقتصادية الغربية التقليدية.

٣-٣ الأدوار الأمنية-العسكرية

في إطار تأكيد الحكومة التركية على أهمية التنسيق الأمني، قامت حكومة العدالة بتوقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم لتعزيز التعاون الأمني مع دول المنطقة، من أبرزها توقيع اتفاق تعزيز التعاون الأمني مع الإمارات في مارس ٢٠٠٩، وتوقيع مذكرة تفاهم مع مصر في نوفمبر ٢٠٠٩ بين البلدين، وتوقيع اتفاق للتعاون الأمني الثنائي مع سوريا في أبريل ٢٠٠٩ لتعميق التعاون في قطاع الصناعات الدفاعية والعسكرية، وذلك على هامش استضافة إسطنبول المعرض الدولي للصناعات الدفاعية. وفي ٢٧ أبريل ٢٠٠٩ قام الجانبان التركي والسوري ببدء أول تدريبات عسكرية برية مشتركة بين قوات الحدود، كما قامت الحكومة التركية بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون الأمني مع العراق في يونيو ٢٠٠٩. كذلك فإن الأبعاد الأمنية والدفاعية كانت حاضرة بوضوح في الاتفاقيات التي وقعتها تركيا مع العراق وسوريا لإنشاء مجالس عليا للتعاون الإستراتيجي، فضلا عن "مذكرة التفاهم التي تمهد لعلاقات إستراتيجية سياسية ودفاعية واقتصادية" التي وقعتها دول مجلس

التعاون الخليجي مع تركيا على هامش اجتماع المجلس الوزاري الخليجي في جدة في سبتمبر ٢٠٠٨. وقد حرصت الحكومة التركية لدى الإعلان عن جميع هذه الاتفاقيات على تأكيد أنها غير موجهة ضد مصالح أي من دول الإقليم، مع الاستشهاد بطبيعة العلاقات والاتفاقيات التي تربط تركيا بمختلف الفاعلين في منطقة الشرق الأوسط، بما فيهم إيران، حيث وقعت الدولتان على مذكرة تفاهم في فبراير ٢٠٠٦ للتعاون في قضايا مكافحة الإرهاب، وذلك لتفعيل التعاون بين الدولتين في مواجهة حزب العمال الكردستاني بالأساس، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين في ١٧ أبريل ٢٠٠٧ للتعاون في القضايا الأمنية وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وذلك من أجل محاربة كل من حزب العمال الكردستاني، وحزب الحياة الحرة الكردستاني (إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب ٢٠٠٩، ١٦٣).

بالإضافة إلى ذلك، يقوم الموقف الرسمي التركي على تشجيع تحركات حلف الناتو لتوسيع أنشطته في منطقة المتوسط، مع التأكيد على أن تعزيز هذه الأنشطة يعكس رؤية تركيا حول آليات التنسيق الأمني في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار يشير موقع وزارة الخارجية التركية إلى دعم تركيا برنامج حوار المتوسط، الذي دشنته الناتو عام ١٩٩٤ باعتباره "يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين، ويعزز التفاهم المتبادل، ويقضي على حالات سوء الإدراك بين الناتو وشركائه المتوسطيين". وفي السياق ذاته، تدعم تركيا "مبادرة تعاون إسطنبول" التي أطلقها الناتو في قمته في إسطنبول في يونيو ٢٠٠٤، باعتبارها تأتي استجابة للتحديات الأمنية الجديدة في حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتساهم في تحقيق الاستقرار والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي بالتكامل مع الجهود الأخرى، وهو ما يتحقق من خلال "زيادة تعاون الناتو مع الدول المهتمة في المجال الأمني في صورة تحركات وأنشطة عملية" (TMOFA 2010b).

تعتبر هذه المواقف والتحركات التركية عن ارتباط جانب من الأدوار الأمنية التركية في المنطقة بعلاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة والغرب، وعضويتها في حلف الناتو، وانضوائها تحت مظلة النووية للحلف. وقد سبقت الإشارة إلى سعي تركيا لتنشيط دورها كطرف ثالث ووسيط في أزمة البرنامج النووي الإيراني. والواقع أنه ثمة جانب آخر لا يقل أهمية لتركيا في هذه الأزمة يتصل بروابطها الغربية فضلا عن التزاماتها الدولية، ويظهر ذلك في دور تركيا في تشديد الرقابة على البرنامج النووي الإيراني من خلال التصدي لتصدير التكنولوجيا مزدوجة الاستخدام، والتي يمكن الاستفادة منها في تطوير أسلحة نووية؛ فقد قامت تركيا في ١٤ يونيو ٢٠٠٥ بتوقيع اتفاقية مراقبة الصادرات وأمن الحدود مع الولايات المتحدة، بحيث تقدم الأخيرة الدعم التقني والمساعدة الفنية والتدريب لمراقبة الصادرات عبر المنافذ التركية، وضبط الصادرات التكنولوجية مزدوجة الاستخدام. كما شهد عام ٢٠٠٥ توقيع اتفاقية تتضمن موافقة تركيا على الانضمام لمبادرة منع الانتشار النووي الأمريكية، التي أعلنتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش في مايو ٢٠٠٣، والتي تتضمن التعاون بين الجانبين في تبادل المعلومات الاستخباراتية، والخبرات والتدريب لمنع الانتشار النووي. وشمل ذلك تنظيم تركيا سلسلة من المناورات المشتركة في البحر المتوسط تحت اسم "شمس الأناضول" بالتنسيق مع الولايات المتحدة وفرنسا والبرتغال في مايو ٢٠٠٦، وإن كانت الخارجية التركية قد حرصت على تأكيد أن هذه المناورات لا تستهدف أية دولة محددة. كما وافق البرلمان التركي في يناير ٢٠٠٧ على اتفاقية لتعزيز التعاون بين تركيا والولايات المتحدة في تيسير المساعدة من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك رغم معارضة حزب الشعب الجمهوري الاتفاقية باعتبارها تمس السيادة التركية. ودافعت حكومة العدالة عن الاتفاقية باعتبارها مجرد "اتفاقية للمساعدة الفنية" تستهدف تعزيز أمن تركيا وحماية مصالحها، فضلا عن الاستشهاد بتوقيع الولايات المتحدة اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى من أعضاء الاتحاد الأوروبي والناتو (AI- (Marashi and Goren 2009, 1-3).

كشفت هذه الجهود التركية العديد من عمليات "التهديب"، كان من أبرزها إعلان السلطات التركية في نوفمبر ٢٠٠٥ تحفظها في منفذ جوربولاك الحدودي التركي على ثلاث حاويات متوجهة لشركة شادي الإيرانية للصناعات البترولية، بها ثلاثون طناً من المواد والأجهزة مزدوجة الاستخدام التي يمكن الاستفادة منها في تخصيب اليورانيوم. كما أعلنت السلطات الجمركية التركية في مايو ٢٠٠٦ عن التحفظ على حاوية بها مواد نووية وأجهزة تكنولوجية يمكن الاستفادة منها في تطبيقات توجيه الصواريخ (إبراهيم المرعشي ونيلسو جورين ٢٠٠٩).

يشكل التعاون الأمني التركي مع الولايات المتحدة في العراق أحد الأبعاد الأساسية لأدوارها الأمنية في المنطقة. فإذا كان قرار البرلمان التركي في بداية مارس ٢٠٠٣ أدى إلى سيادة صورة سلبية حول تعاون تركيا العسكري مع الولايات المتحدة، فإن ذلك لا يمنع أن الأولى قدمت مساعدات للثانية، سواء أثناء عملية الاحتلال أو فيما بعدها. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الخارجية التركية تورد في مقدمة الإسهامات الأمنية التركية في العراق تجهيز تركيا فرقة قوية من القوات المسلحة التركية، من أجل المساهمة في العملية العسكرية في العراق، بموجب المذكرة الصادرة عن الحكومة في ٢٠ مارس ٢٠٠٣، إلا أن هذه المذكرة لم تنفذ نتيجة افتقاد التوافق مع الولايات المتحدة، وفقاً لتعبير وزارة الخارجية التركية. كما تدرج تركيا في إطار تحركاتها للتعاون الأمني مع الولايات المتحدة تحرك الحكومة التركية من أجل إرسال قوات تركية لحفظ السلام في العراق في أكتوبر ٢٠٠٣. وتدعم تركيا الأهداف الأمريكية في العراق بأليات متعددة، من بينها توفير دعم لوجيستي مؤسّع للقوات الأمريكية في العراق، بالإضافة إلى دور تركيا في حث الأعضاء السنتة في البرلمان العراقي على تأييد اتفاقية وضع القوات الأمريكية في العراق عام ٢٠٠٨ (Malka 2009, 38).

على خلاف الأدوار الأمنية السابقة التي تبرز فيها الأبعاد التعاونية بشكل أساسي (سواء مع دول المنطقة أو الولايات المتحدة والغرب)، لا تخلو الأدوار التركية في المنطقة خلال فترة حكم العدالة من أبعاد تؤكد استمرار تركيا في التأكيد على إمكانية تحركها انفرادياً لحماية أمنها. يظهر ذلك في قرارات البرلمان التركي في أكتوبر ٢٠٠٧، وأكتوبر ٢٠٠٨، وأكتوبر ٢٠٠٩، بتفويض الحكومة والجيش سلطة إرسال قوات تركية إلى العراق لتعقب مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وهو ما حدث فعلاً في فبراير ٢٠٠٨، فيما اعتبر رسالة تركية لحكومة إقليم شمال العراق. وقد استمرت هذه الرسائل رغم التطورات الإيجابية في علاقات تركيا الاقتصادية والسياسية مع الإقليم والتي ظهرت مؤخراً في زيارة داود أوغلو وزير الخارجية التركي أربيل في نهاية أكتوبر ٢٠٠٩، ولقائه مع مسعود بارزاني والقيادات الكردية الأخرى، والإعلان عن خطط لافتتاح قنصلية تركية في أربيل (أحمد إبراهيم ٢٠٠٩، ٢٧). فرغم ما انطوت عليه الزيارة من إشارات إيجابية، باعتبارها أول زيارة لمسؤول تركي بهذا المستوى لأربيل، إلا أنها جاءت في غضون نفس الشهر الذي صوت فيه البرلمان التركي على تمديد تفويضه للحكومة بإرسال قوات تركية إلى شمال العراق عند الضرورة، فضلاً عن حرص داود أوغلو في تصريحاته على تأكيد ارتباط تطور سياسات تركيا إزاء إدارة كردستان بمدى تعاونها في مكافحة الإرهاب.

تبقى الإشارة في ختام تناول الأبعاد الأمنية للدور التركي إلى وجود تحليلات تركز على وجود مؤشرات لحدوث تحولات نوعية جذرية في ارتباطات تركيا الأمنية الغربية أو تعاونها الأمني مع إسرائيل. وتغير الإدراكات الأمنية التركية بعد احتلال العراق، بما يجعل أي تقارب تركي مع إيران أو سوريا موضعاً لإثارة سيناريوهات سعي تركيا لإقامة محاور جديدة في المنطقة. ويرى الباحث أن مثل هذه التحليلات تنزع للمبالغة وأن الأكثر دقة هو مساهمة التوجهات الإسلامية لحكومة العدالة مع تطورات الواقع الدولي والإقليمي في تنويع مسارات تعاون الدولة التركية في المجالات الأمنية، بحيث لم تعد قاصرة على الدول الأوروبية والغربية فقط، بل امتدت إلى دول في الجوار الإقليمي التركي. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى الجدل الذي أثاره الإعلان عن بدء أول تدريبات عسكرية برية تركية سورية مشتركة بين قوات حدود البلدين في

أبريل ٢٠٠٩، فضلا عن توقيع اتفاق للتعاون الأمني الثنائي لتعميق التعاون في قطاع الصناعات الدفاعية والعسكرية، وذلك على هامش استضافة إسطنبول المعرض الدولي للصناعات الدفاعية في نفس الفترة.

ذهبت العديد من التحليلات إلى أن هذه التطورات تمثل تغيرا نوعيا في اتجاه تعزيز التعاون الأمني السوري التركي ومراجعة العلاقات التركية الإسرائيلية، وهو ما عززته بعض ردود الفعل الإسرائيلية. فالعديد من التحليلات الإسرائيلية انتقدت هذه المناورات واعتبرتها مظهرا إضافيا لتدهور العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد حكومة العدالة والتنمية، مع دعوة بعض هذه التحليلات إلى مراجعة اتفاقيات التعاون العسكري التركي الإسرائيلي لضمان عدم تسرب الأسرار العسكرية الإسرائيلية إلى سوريا. وفي المقابل، اتسم رد الفعل الإسرائيلي الرسمي بدرجة أقل من التصعيد، حيث انتقد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك المناورات السورية التركية باعتبارها "تطورا مزعجا"، وكذلك صرح السفير الإسرائيلي لدى تركيا بأن إسرائيل مهتمة بمتابعة نطاق هذه المناورات وأهدافها.

بشكل عام تتسم مثل هذه التحليلات بطابع من المبالغة في دلالة هذه التدريبات بالنظر إلى محدودية نطاقها، حيث شملت وحدات صغيرة لا تتجاوز الستين، بما يجعلها تدرج في إطار جهود التنسيق لمواجهة حزب العمال الكردستاني وضبط الحدود بين البلدين. ولعل التقييم الأكثر دقة لهذه المناورات هو ذلك الذي قدمه رئيس الأركان التركي إيلكر باشبوغ حين رفض الانزعاج الإسرائيلي من هذه التدريبات باعتبارها شأنا خاصا بتركيا، مشيرا إلى أنها مناورات صغيرة لكنها مهمة لأنها تحدث للمرة الأولى (Kardas 2009).

ولم يمنع ذلك من تجدد ذات الجدل مرة أخرى عقب إعلان تركيا في أكتوبر ٢٠٠٩ عن تأجيل مشاركة إسرائيل في مناورات نسر الأناضول التي تستضيفها تركيا، وهو ما تم إرجاعه إلى استياء تركي من عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها مع تركيا في صفقات الأسلحة وتطوير المعدات العسكرية المبرمة بين البلدين، فضلا عن التعبير عن الاستياء التركي من العمليات العسكرية الإسرائيلية على غزة في يناير ٢٠٠٩. كما تكرر ذات الجدل في أعقاب الأزمة في العلاقات التركية الإسرائيلية عقب مقتل تسعة أتراك في الاعتداء الإسرائيلي على قافلة الحرية التي كانت تحمل مساعدات إنسانية لغزة، مع قيام تركيا بمنع الطائرات العسكرية الإسرائيلية من استخدام مجالها الجوي، وإلغاء مشاركة تركيا في بعض المناورات العسكرية المشتركة مع إسرائيل (محمد عبد القادر ٢٠١٠، ١٠٥-١٠٦).

وإذا كان من الضروري عدم المبالغة في دلالات مثل هذه التطورات السلبية في العلاقات الأمنية التركية الإسرائيلية، بالنظر إلى سعي تركيا وإسرائيل لاستيعابها وتحجيمها، إلا أن ذلك لا يفي دلالاتها ووجود احتمالات (ولو ضئيلة) لإمكانية إحداثها تغيرا نوعيا في العلاقات التركية الإسرائيلية حال تراكمها وتواتر حدوثها وخروجها عن نطاق الاستيعاب، بما يفضي إلى تغيرات نوعية في العلاقات الأمنية بين الجانبين، ويؤثر في الأدوار الأمنية التركية في المنطقة.

٤- تقييم الدور التركي

يبرز التساؤل حول دلالات نشاط الدور التركي بالنسبة لمصر باعتبارها أحد الفاعلين الأساسيين في المنطقة. فمصر وتركيا تشتركان في كونهما من أكبر دول المنطقة بالمعايير السكانية والاقتصادية والعسكرية، وارتباطهما بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة، مع اختلاف درجة هذه الخصوصية، فضلا عن تعدد دوائر اهتمامات السياسة الخارجية وتحركاتها نتيجة خصوصية الوضع الجيوسياسي للدولتين، وهو ما يثير قضية إمكانيات التنسيق المصري التركي وحدوده ومتطلباته (أحمد داود أوغلو ٢٠١٠؛ جلال معوض ٢٠٠١، ١١). يمكن تلخيص الأبعاد الأساسية للدور التركي على النحو التالي:

٤-١ أهمية تجنب المبالغة في تقييم الأدوار

من الضروري عدم الاكتفاء بالتقييم الذاتي الذي تقدمه تركيا لأدوارها، وكذلك المبالغيات في الاهتمام الإعلامي ببعض هذه الأدوار. والواقع أن تقييم هذا الدور يقتضي الانتباه إلى ملاحظتين أساسيتين:

الملاحظة الأولى محدودية نواتج أدوار تركيا كطرف ثالث تكشف أن الصراعات والقضايا الإقليمية تحتاج إلى أدوار أكثر نفاذاً من أنقرة. فالقدرات الدبلوماسية التركيبية والرغبة النشطة في القيام بوساطة لا تكفي وحدها للضغط على الأطراف المعنية ودفعها نحو قبول تسويات أو حلول، وذلك بخلاف أطراف أخرى تملك مثل هذه القدرات مثل الولايات المتحدة، وبدرجة أقل الاتحاد الأوروبي (سامح راشد ٢٠٠٩، ٧٢).

لا يعني ذلك افتقار تركيا إلى أوراق الضغط على الأطراف المختلفة، حيث تملك تركيا - نظرياً - القدرة على التأثير على الأطراف الإقليمية، بما فيها إسرائيل والدول العربية، وبخاصة العراق وسوريا من خلال ورقة المياه. كما يمكن لأنقرة الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية القوية والمتزايدة في مجالي التجارة والاستثمار مع الدول العربية، كما تستطيع توظيف علاقات التعاون العسكري مع إسرائيل للضغط على الأخيرة. لكن أوراق الضغط المذكورة ذات تأثير مزدوج؛ إذ إن التلويح باستخدامها للضغط والتأثير إنما يحمل معه مخاطر التقليل من المصالح والعوائد التركية، سواء الاقتصادية أو الإستراتيجية، ومن ثم يصبح استخدامها رهن الإرادة السياسية واتخاذ القرار بتفعيلها واستخدامها للضغط على هذا الطرف أو ذلك (سامح راشد ٢٠٠٩، ٧٢-٧٣).

ولا ينبغي أن يفهم مما سبق انتفاء وجود أي نواتج إيجابية عن أدوار تركيا كطرف ثالث. فبعض الوساطات كانت ناجحة وذات تأثير، مثل: الوساطة في داخل الساحتين العراقية واللبنانية، وما بين سوريا وأطراف لبنانية، وما بين سوريا والسعودية. ولعل الناتج الأكثر أهمية لتركيا من تنشيط دورها كطرف ثالث ووسيط، هو بناء صورة تركيا باعتبارها الدولة محل الثقة من الجميع، بما يصب في اتجاه تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وذلك كنواتج مباشر للنشاط في عمليات الوساطة وبغض النظر عن مدى النجاح الفعلي في حل القضايا الصراعية. لكن يظل من الضروري الانتباه إلى أن هذا الناتج "المعنوي" الإيجابي يصب بالأساس في صالح تركيا أكثر من معالجة قضايا المنطقة ذاتها. كما أن هذا الناتج المعنوي، وإن كان يكتسب زخماً في الفترة الراهنة بالنظر إلى جِدَّة الانخراط التركي في قضايا المنطقة، إلا أنه قد يتأثر سلباً في حالة إخفاق تركيا في تحقيق نجاحات كبيرة أو اختراقات ملموسة باتجاه حل النزاعات والصراعات في جهود الوساطة التي تقوم بها، بما يفقد الوساطة التركية قيمتها أو يجعلها أحد مظاهر العجز التركي عن التدخل بآليات أكثر فاعلية لحل قضايا المنطقة.

أما الملاحظة الثانية فهي الطابع المزدوج أو المختلط لمقومات أو عوامل تفعيل الأدوار التركية في المنطقة، بحيث أن كل عامل يكاد يحمل وجهي تعزيز الأدوار التركية في المنطقة من ناحية، وتقييد هذه الأدوار من ناحية أخرى. فالاقتصاد التركي يمثل - وفقاً للعديد من التحليلات - مصدر قوة حقيقية لأي توجه سياسي تركي، حيث أنه تطور على مدار السنوات الماضية حتى وصل إلى المركز السادس عشر بين اقتصاديات العالم، مع تحقيقه المكانة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط من حيث الحجم، فضلاً عن امتلاكه تفوقاً ملحوظاً في معظم القطاعات غير النفطية. ويعود جزء كبير من هذه التطورات الإيجابية إلى سياسات حكومة العدالة والتنمية التي نجحت خلال سنوات حكمها في مضاعفة الناتج المحلي التركي ثلاث مرات حتى بلغ نحو ٧٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ (بشير عبد الفتاح ٢٠٠٩، ٩٦-٩٧؛ WDI 2008). لكن تظل ثمة ضغوط ناجمة عن طبيعة الاقتصاد التركي المعتمد على الخارج بشكل كبير فضلاً عن ظهور مؤشرات لتراجع الأداء الاقتصادي التركي بعد الذروة التي بلغتها هذه المؤشرات في ٢٠٠٦؛ فمثلاً تراجع اقتصاد تركيا في الربع الأخير من ٢٠٠٨ بنسبة ٦,٦% حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي ١,١% فقط عام ٢٠٠٨، كما زادت تقلبات الليرة التركية أمام الدولار

الأمريكي وانخفضت بنسبة ٣٣٪، فضلا عن تأثر البورصة التركية وتراجع حجم الاستثمارات في تركيا (جمعة علي، ٢٠٠٩، ٦٥).

وبالمثل كان أحد مصادر تعزيز الأدوار التركية في السنتين الأوليين لحكم العدالة والتنمية هو تراجع حدة التهديدات الأمنية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني بعد القبض على أوجلان، والتفاوض ببعض التعديلات الدستورية والقانونية باتجاه زيادة الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد، والاعتقاد بجدية الحزب في إعطاء الأولوية للقضية الكردية، لاسيما مع وجود عدد كبير من النواب ذوي الأصول الكردية في كواد الحزب. ذلك فضلا عن تصريحات أردوغان التي اعترف فيها بالمشكلة الكردية وضرورة معالجتها، فضلا عن التفاوض بالتأثيرات الإيجابية لالتزام الحزب بأولوية تبني الإصلاحات المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومن ضمنها التعديلات المتصلة بحقوق الأكراد. ومع ذلك تعرضت معظم هذه التطورات الإيجابية لنوع من الانتكاسة مع تأخر تطبيق هذه التعديلات الدستورية ومحدودية نطاقها، فضلا عن تباطؤ وتيرة معالجة القضايا المتصلة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع انتقاد عدم جدية الحزب في طرح برنامج اقتصادي متكامل للنهوض بالمنطقة ذات الغالبية السكانية الكردية، وعودة إثارة الخيار الأمني في التعامل مع حزب العمال الكردستاني (Efegil 2008; Polat 2008). أدت هذه التطورات السلبية إلى تزايد حضور المشكلة الكردية كمصدر للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية على أدوار تركيا سواء كطرف ثالث وسيط، أو كنموذج، أو في السياسة التركية إزاء العراق.

ولا يقتصر هذا الطابع المزدوج للعوامل المؤثرة على الأدوار التركية على المستوى الداخلي، إنما يمتد ليشمل العوامل الخارجية كذلك. فعضوية تركيا في حلف الناتو، والعلاقات الأمنية التركية الأمريكية، والتركية الإسرائيلية تشكل أحد المصادر الأساسية لتعزيز قدرات تركيا وأدوارها في المنطقة، ومن بينها دور تركيا كمركز أساسي للتواصل بين الغرب وبعض دول المنطقة وفاعليها، مثل إيران وسوريا وغيرها. إلا أن هذه الارتباطات الغربية – الإسرائيلية لتركيا تفرض العديد من القيود على جهود تركيا لتطوير علاقاتها مع هؤلاء الفاعلين، لاسيما على مستوى التنسيق الأمني أو ترتيبات الأمن المشترك.

بالمثل كانت الانقسامات العربية وحالة الاستقطاب والفراغ في المنطقة ضمن عوامل بروز الدور التركي كدور أكثر اعتدالا أو توازنية في إطار الترويج لأدوار تركية جديدة كوسيط اتصالي بين هذه الأطراف المنقسمة، سواء على مستوى الدول (بين إيران ومصر والدول العربية الأخرى، أو بين سوريا ومصر، أو الدول العربية وبعضها البعض عامة)، أو على مستوى الفاعلين دون مستوى الدولة (الترويج للدور التركي في معالجة الخلافات بين الفاعلين في العراق ولبنان وفلسطين). لكن محاولة تركيا تفعيل أدوارها تتأثر سلبا بتزايد التباعد بين مواقف الأطراف العربية والإسلامية، بحيث تصبح تركيا ملزمة بالبحث عن صياغات توازنية لا تنثير الأطراف المنقسمة، وهو ما يؤدي إلى تزايد الضغوط على الأداء التركي.

٤-٢ ضرورة التنسيق المصري التركي وتقليل التحيزات السلبية

يتمثل المتطلب الأول للتنسيق بين مصر وتركيا في ضرورة عدم الوقوع في إسهار التخوف من فكرة التنافس أو الصراع على الدور. فرغم حرص المسؤولين في الدولتين على نفي وجود مثل هذه التخوفات، إلا أنها تظل مثارة في العديد من التحليلات، وفي بعض الكتابات والتصريحات المنسوبة لبعض المسؤولين في الدولتين؛ ومن ذلك ما نسب لأحد المسؤولين الأتراك المصاحبين لداود أوغلو أثناء زيارته لمصر في مارس ٢٠١٠ حول وجود مخاوف لدى مصر من الدور التركي المتنامي في المنطقة، وسعي تركيا المستمر لتبديد هذه المخاوف والتأكيد أنها "لا تسعى لأخذ مكان أحد" (موقع أخبار العالم، ٢٠١٠ ب).

في هذا الإطار قد يكون من الضروري مراجعة التخوفات التي تثيرها بعض التحليلات حول سعي تركيا لإقامة محاور جديدة في المنطقة مع سوريا وإيران (وأحيانا مع سوريا ضد إيران)، والتخفيف من التأثيرات السلبية لمثل هذه المحاور على المصالح المصرية، باعتبارها تنقل مركز ثقل النظام الإقليمي بعيدا عن مصر. فرغم أهمية هذه التحليلات إلا أنه يظل من الضروري الوعي بأن هذه التحركات التركبية تستهدف في جزء منها تقليل التدخل الخارجي في شؤون المنطقة. وقد طرح أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الإستراتيجي عام ٢٠٠١ (أي قبل وصول حزب العدالة للسلطة) مفهوم "المثلثات الإستراتيجية" لتوضيح كيفية زيادة استقرار المنطقة واستقلاليتها عن التدخل الخارجي. فهو يرى أنه يمكن لمثلثين متداخلين أن يحددا طبيعة التوازن الدولي في الشرق الأوسط ومدى مناعته في مواجهة الضغوط الخارجية؛ هما المثلث الخارجي: المصري - التركي - الإيراني، والمثلث الداخلي: السوري - العراقي - السعودي. ومادام المثلث الخارجي متوازنا فإن الشرق الأوسط سيحافظ على حالة اتزان. ويشير داود أوغلو إلى أن إحدى الدول الثلاث في المثلث الخارجي عادة ما تُعزل أو تُقصى، بينما تُدعم الاثنتان الأخريان. ويرى أحمد داود أن المصالح التركبية تقتضي مواجهة هذه المحاولات الخارجية للتدخل مع الحرص على تجنب الاستمرار في مواقف مواجهة دائمة - على أسوأ الفروض - مع أقطاب مزدوجة في أبنية التوازن الثلاثي في المنطقة (أحمد داود أوغلو ٢٠٠٤، ٨٣).

كما أن أحد العوامل الأساسية في تقليل التأثيرات السلبية لفكرة التنافس المصري التركي هو تلاقي الخطاب الرسمي للدولتين في جانب كبير منه حول كيفية معالجة قضايا المنطقة، بما يسمح للدولتين أن "توحدا جهودهما لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة" على حد تعبير وزير الخارجية التركي أحمد داود (أحمد داود أوغلو ٢٠١٠). وقد تمثلت إحدى الخطوات الإيجابية الأساسية في هذا الصدد في توقيع مذكرة إطار الحوار الإستراتيجي بين مصر وتركيا في إسطنبول في ٣ نوفمبر ٢٠٠٧، والتي استهدفت تعزيز التواصل والتنسيق بين البلدين، وعُقدت في إطارها جولتان للحوار الإستراتيجي بين البلدين كان آخرهما في مارس ٢٠١٠. لكن يظل من الضروري إعطاء أهمية أكبر لمثل هذه الزيارات، لاسيما على مستوى التغطية الإعلامية، بما يسمح بتوليد زخم ذاتي من شأنه أن يصب في اتجاه تعزيز التنسيق الثنائي المصري التركي.

وتتعدد المجالات المتصورة لمثل هذا التنسيق في مختلف القضايا المحورية في المنطقة. فيمكن لمصر الاستفادة من الموقف التركي لخلق مناخ إقليمي ضاغط على الجانب الإسرائيلي، من أجل الدفع قدما بمفاوضات التسوية، ومن أجل مجابهة عملية التوسع في الاستيطان وتهويد القدس. كما يمكن بحث إمكانات زيادة التنسيق المصري التركي في التعامل مع القضية العراقية، متى أصبحت الساحة العراقية (والتي تواجه مصر بصعوبات كبيرة) من ضمن أولويات الدولة المصرية لاسيما مع تقارب رؤى الدولتين بخصوص المستقبل المنشود للعراق في إطار ضرورة الحفاظ على التكامل الإقليمي للعراق، ووحدته الوطنية، وديمقراطيته، وتحقيق المصالحة السياسية فيه. يضاف إلى ذلك إمكانية توظيف القدرات الدبلوماسية والاقتصادية التركبية، وتزايد اهتمامها مؤخرا بالدائرة الإفريقية، من أجل تفعيل التنسيق المشترك بخصوص قضايا القارة لاسيما تلك ذات التأثير المباشر على مصر، وهو ما ظهرت بعض بوادره مؤخرا في المؤتمر الدولي للمانحين لتنمية وإعمار دارفور الذي عقد في مارس ٢٠١٠ تحت شعار "التنمية من أجل السلام" برئاسة مصرية - تركية، وبرعاية منظمة المؤتمر الإسلامي (Özkan and Akgun 2010, 12).

٤-٣ إدراك حدود التنسيق بين الدولتين دون مبالغة أو تهوين

يقتضي تفعيل التنسيق بين الجانبين المصري والتركي تجنب المبالغة في تقييم آفاقه، ونتائجه المتوقعة، وعدم فرض توقعات زائدة في التعويل على الأدوار التركبية، دون أن يؤدي ذلك إلى تجاهل فرص وإمكانيات التعاون والاستفادة من هذه الأدوار

في الآن ذاته. وتظهر الحاجة لهذا التقدير الموضوعي أو المتوازن على ضوء حدود القدرات التركية سالفة الذكر، فضلا عن اعتبارات أخرى، من أهمها:

- وجود اختلاف نسبي بين الدولتين في الأولويات، ومنهج معالجة بعض القضايا، وذلك رغم تأكيدات قيادات البلدين على توافق الرؤى بينهما، بل تطابقها، إلى حد وصف داود أو غلو الحوار الإستراتيجي بين مصر وتركيا بأنه "حوار وفد واحد يتحدث مع نفسه نتيجة عدم وجود أي فروق في الرؤى" (مكرم محمد أحمد ٢٠١٠). يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى الاختلاف النسبي لرؤى الدولتين للترتيبات الأمنية في المنطقة وربطها بحلف الأطلسي، إذ تبدو تركيا - بحكم عضويتها في الناتو - أقل ممانعة لمثل هذا التوسع في دور الحلف والتعاون مع الولايات المتحدة في قضايا ضبط الحدود وغيرها.

وفي سياق متصل يمكن الإشارة إلى وجود اختلاف نسبي بين رؤى الدولتين فيما يتعلق بالقضية العراقية. فرغم أبعاد الاتفاق سالفة الذكر حول المستقبل المنشود للعراق إلا أن استعداد تركيا لاستخدام مختلف الآليات العسكرية والأمنية في التعامل مع القضية العراقية، لاسيما تطورات الأوضاع في شمال العراق والقيام فعليا بعمليات قصف وتوغل بري داخل الأراضي العراقية، يمكن أن تزداد دلالاته كقضية خلافية بين تركيا ومصر والدول العربية عامة، حال توسع نطاق هذه التحركات التركية. وقد ينشأ الخلاف كذلك في ضوء قبول تركيا أو سعيها لحماية ذاتها من التهديدات الأمنية الموجهة ضدها من شمال العراق من خلال تشجيع تدعيم الوجود الأمني الأجنبي في كردستان العراق، سواء في صورة قواعد عسكرية أمريكية، أو استقدام قوات من حلف الناتو في هذه المنطقة. وقد سبق طرح مثل هذه الاقتراحات في مراكز الفكر الأمريكية لتقليل احتمالات الصدام المباشر التركي الكردي حتى في حالة انفصال الأكراد عن العراق (Lesser 64, 2007). وخلال زيارته للولايات المتحدة، قام أردوغان نفسه بطرح أفكار مشابهة مؤخرا، وكذلك في تصريحاته على هامش مشاركته في قمة العشرين في تورنتو في يونيو ٢٠١٠، في سياق تأكيده ضرورة تعاون الولايات المتحدة ودول الناتو مع تركيا في مواجهة هجمات حزب العمال الكردستاني من شمال العراق على غرار مكافحة الناتو للإرهاب في أفغانستان. (Today's Zaman 2010). هذه التطورات والتصورات المطروحة من الجانب التركي من شأنها - حال تحققها فعليا - تكريس انتهاك سيادة العراق، واستمرار الاختراق الأجنبي للأمن القومي العربي بما يكشف عن عدم تطابق الرؤى التركية والمصرية - العربية للتعامل مع تطورات الأوضاع في العراق.

كما يمكن الإشارة إلى قضية غزة كنموذج للاختلاف النسبي بين الدولتين، حيث تُظهر الحكومة التركية درجة أكبر من التعاطف مع حركة حماس وضرورة التواصل الدولي معها، وإنهاء الحصار المفروض على غزة، مقارنة بتأكيد مصري أكبر على مشروعية السلطة الوطنية الفلسطينية، وأولوية معالجة الانقسام الفلسطيني الداخلي. وقد نقلت بعض الصحف التركية عن أحمد داود انتقادات ضمنية للسياسة المصرية إزاء حماس، وذلك على هامش زيارته لمصر في مارس ٢٠١٠، حيث اعتبر أن تعامل مصر مع قضية حماس كقضية أمنية ومصدر للتهديد الداخلي يقلل من قدرتها على المناورة والخيارات المتاحة لسياستها الخارجية (Karabat 2010).

ورغم إمكانية تصور أن تمثل قضية غزة إحدى القضايا الخلافية الأساسية بين الجانبين المصري والتركي، لاسيما مع التأثير السلبي لهذه القضية على الرأي العام التركي إزاء مصر، إلا أنه يظل من الضروري الانتباه إلى أن الخطاب الرسمي التركي لا يختلف كثيرا عن الخطاب المصري فيما يتعلق بضرورة تغيير حماس سياساتها ومواقفها. لكن التباين يظهر نتيجة عدم تركيز الإعلام على هذا الجانب من الموقف التركي، والعمل في المقابل على إبراز التركيز التركي على البعد الإنساني لمعاناة سكان القطاع، وقدرتها على تجسيد ذلك عبر تحركات ذات طابع رمزي أو غير مباشر من

خلال فاعلين غير حكوميين. ورغم أن الموقف المصري يولي أهمية كبيرة لهذا البعد الإنساني، إلا أن اعتبارات الجوار الجغرافي المباشر تجعل حسابات صانع القرار المصري أكثر تعقيدا في التعامل مع القضية الفلسطينية مقارنة بنظيره التركي، وتفرض حضور أبعاد أخرى تتعلق بالأمن القومي المصري (جنباً إلى جنب مع الأبعاد الإنسانية). ويزيد من الضغوط الواقعة على الدور المصري – مقارنة بنظيره التركي – الذاكرة التاريخية للأدوار المصرية في مراحل سابقة من الصراع العربي الإسرائيلي، وما تفرضه من توقعات أعلى للتحركات المصرية لرفع الحصار عن القطاع مقارنة بأية دولة أخرى في المنطقة. ولا يمنع ذلك أن تركيا بدورها تظل محكومة بضغوط ناجمة عن محاولتها الحفاظ على التوازن بين استفادتها من علاقاتها مع إسرائيل في إطار المسار الثنائي للعلاقات، وفصل هذا المسار – أو جزء منه – عن انتقاد السياسات الإسرائيلية في قضايا المنطقة، طالما لم تمس بمصالح تركية مباشرة، على النحو الذي سيلي توضيحه لاحقاً. وفي كل الأحوال، يبقى من الضروري التأكيد على إمكانية استفادة المصلحة القومية المصرية من الموقف التركي لخلق مناخ إقليمي ضاغط على الجانب الإسرائيلي من أجل الدفع قدماً بالمفاوضات، ومن أجل مجابهة عملية التوسع في الاستيطان وتهويد القدس وغيرها من الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

- وجود العديد من الصعوبات المحيطة بالنهج التوفيقي التركي، الذي يقوم على تقديم تركيا باعتبارها كل شيء لكل الدول، وهي صعوبات لها مصادر متعددة، من أهمها صعوبة الحفاظ على الصياغات والمعادلات التوازنية على كافة المستويات الداخلية، والإقليمية، والدولية بشكل متزامن، وحدود القدرات الذاتية التركية، واعتماد العديد من هذه الصياغات التوفيقيّة على تعاون الفاعلين المؤثرين على هذه المستويات (أو على الأقل عدم معارضة هؤلاء الفاعلين لرؤية الحكومة التركية، واستعدادهم لقبول الصيغ التوفيقيّة المطروحة من هذه الحكومة). وتتمثل النتيجة الأكثر أهمية لهذه الصعوبات في استمرار إحاطة الخيارات المستقبلية للسياسة التركية بنوع من الغموض، لاسيما في حالة تزايد الضغوط الداخلية أو الخارجية – بشكل خارج عن سيطرة الحكومة التركية – على نحو قد يفرض تخليها عن طابعها التوفيقي، وهو ما قد يحدث نتيجة تبني فاعلين مؤثرين آخرين خيارات وسياسات ورؤى أكثر حدية وميلاً إلى منظور المباريات الصفريّة، على نحو ما ظهر خلال أزمة احتلال العراق وأدى حينذاك إلى اتسام السياسة التركية بنوع من الغموض والتضارب في تحركاتها.
- تباين الأداء التركي بين المستويين الثنائي والإقليمي حيث تبدو التحركات التركية أكثر فاعلية على المستوى الثنائي منها على المستوى الإقليمي، وهو ما يظهر في العلاقات الاقتصادية بشكل خاص. من جهة ثانية يظهر تأثير الضغوط على الأدوار التركية بشكل أكبر عندما تتطلب هذه الأدوار أن تتحمل أعباء أو تتخذ إجراءات تتداخل أو تمس مصالحها الوطنية أو علاقاتها الثنائية المباشرة مع أي من الأطراف، حيث تميل تركيا في هذه الحالات إلى الفصل بين الثنائي والإقليمي في تعاملها مع التطورات الخارجية المحيطة بها (سامح راشد ٢٠٠٩، ٧٢).
- غموض مستقبل الدور التركي في مرحلة ما بعد العدالة. فتنشيط الأدوار التركية في المنطقة، والتأكيد على طابعها التعاوني من عناصر التميز الأساسية لرؤية حزب العدالة وحكومته، مقارنة ببعض القوى التركية الأخرى، التي تطرح تصورات أخرى للأدوار التركية لا تخلو من أبعاد الصراع والانعزال، لاسيما على مستوى الخطاب الحزبي. وعلى وجه الخصوص، فإن سيناريوهات تراجع دور حزب العدالة في الحياة السياسية التركية تظل واردة، لاسيما مع تعدد الضغوط على الحزب وحكومته وقياداته خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في ظل الخلافات حول ترشيح جول للرئاسة، ثم دعوى إغلاق الحزب بحجة تحوله إلى بؤرة للأنشطة المضادة للعلمانية على الترتيب، واستمرار بعض مظاهر التوتر حتى الآن في علاقات الحزب وحكومته بالمؤسسة العسكرية، وبعض القوى الأخرى داخل الدولة؛ وهو ما ظهر في إثارة قضايا

مثل أرنجكون والمطرقة وغيرها، وأدى لتجدد التهديد برفع المدعى العام التركي قضية جديدة لإغلاق الحزب (Cook 2009).

وإذا كان التحسب لاحتمالات التغيير الواردة يظل ضروريا، فإن ذلك لا يمنع أهمية الوعي بعوامل الاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية التركية الحالية بالنظر إلى ثلاثة عوامل أساسية على الأقل: الأول، أن حزب العدالة ما زال من أقوى الأحزاب السياسية في الساحة التركية في المدى المنظور، وما زال يقود معاركه مع منافئيه بنجاح حتى الآن، بما يزيد من احتمالات استمراره كحزب حاكم، أو على الأقل كحزب مشارك في حكومة ائتلافية في الانتخابات القادمة. أما العامل الثاني الذي يعزز من احتمالات استمرار السياسة الخارجية التركية أو عدم تعرضها لتحولات مفاجئة فهو نجاح حكومة العدالة في خلق أطر مؤسسية للتعاون مع دول المنطقة في صورة المجالس العليا للتعاون الإستراتيجي، وغيرها من الصيغ والاتفاقيات التعاونية المختلفة في كافة المجالات. يضاف إلى ذلك عامل ثالث يرتبط بتعزيز ديموقراطية النظام التركي خلال السنوات الأخيرة بما يحد نسبيا من التأثير المتوقع لتغيير الحكومات على السياسة الخارجية بحيث يصبح الشكل المتوقع للتغيير غالبا هو تغيير السياسات الخارجية جزئيا على مستوى الأدوات المتبناة، أكثر من التحول الهيكلي الذي يمس مستوى الثوابت الإستراتيجية والتوجهات الأساسية للسياسة الخارجية، لاسيما مع ميل قطاع كبير من الرأي العام التركي في اتجاه مزيد من الانخراط مع المحيط الإقليمي والإسلامي، وتطلع المجتمع التركي شرقا وجنوبا بنفس الدرجة بل أكثر – وفق بعض الاستطلاعات – مما يتجه شمالا وغربا. والواقع أن التوجه السلبي إزاء الولايات المتحدة وإسرائيل والتعاطف مع القضية الفلسطينية ليس جديدا أو طارئ بقدر ما تمثل عناصر الاستمرارية في توجهات الرأي العام التركي، لكن المستجد هو تزايد الاهتمام بها في إطار تصاعد تأثيرها على السياسة الخارجية التركية مع زيادة ديموقراطية الأخيرة (Lesser 2007, 33-34). وتبقى الإشارة إلى وجود عوامل أخرى معززة لاستمرار التوجه التركي النشط والتعاوني إزاء المنطقة بالنظر إلى المكاسب الخارجية (الاقتصادية على الأقل) التي حققتها السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة العدالة، فضلا عن استمرار الموقف الأوروبي المتحفظ من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتعثر مسار المفاوضات معه، وغيرها من العوامل الموضوعية التي تجعل الانخراط التركي التعاوني في المنطقة خيارا أساسيا يصعب تجاهله من مختلف القوى السياسية التركية أيا كانت توجهاتها ورؤاها الفكرية.

٤ - أهمية تطوير قنوات الاتصال المصرية مع مختلف الفاعلين داخل تركيا

يفرض الهيكل المتعدد لصنع القرار في تركيا ضرورة تطوير قنوات اتصال مع مختلف الفاعلين السياسيين داخلها دون اقتصر على مسؤولي حكومة العدالة. ويقتضي ذلك تكثيف النشاط المصري الدبلوماسي والإعلامي في تركيا وتفعيله، والعمل على التواصل مع مختلف القوى المؤثرة والمشاركة في عملية صنع القرار، كالرأي العام وجماعات المصالح والأحزاب السياسية، لاسيما أن تركيا نجحت – عبر آليات مختلفة – في تعزيز مثل هذا الحضور في مصر والدول العربية. ويمكن في هذا السياق توظيف الدبلوماسية البرلمانية من أجل فتح قنوات اتصال مع الأحزاب التركية المختلفة، خاصة تلك الممثلة في البرلمان، مع ربط هذه الاتصالات بقضايا المنطقة عامة، وتجنب الخوض في القضايا الداخلية للحيلولة دون تولد أي انطباع سلبي بالتدخل في الشؤون التركية أو دعم بعض القوى السياسية في مواجهة أخرى. وبشكل عام يتطلب حفاظ مصر على قنوات اتصالها بمختلف الأطراف التزام الحياد إزاء القضايا الخلافية داخل تركيا، سواء على مستوى الخطاب الرسمي المصري، أو حتى على مستوى التناول الإعلامي لاسيما الإعلام الحكومي.

٤-٥ عناصر تميز النموذج التركي في السياسة الخارجية: دروس مستفادة

يأتي في مقدمة هذه العناصر تطوير قدرة الدولة على تبني مواقف عابرة للتحالفات والمحاور، وتجنب الوقوع في إسار التحالفات وما تفرضه من تكاليف وأعباء قد تكون في غير صالحها. والواقع أن هذا العنصر مثل إلى حد كبير إحدى السمات المميزة للسياسة الخارجية المصرية منذ بداية عهد الرئيس السابق مبارك، مع محاولة استعادة التوازن في علاقات مصر مع الأطراف المختلفة الإقليمية والدولية، والتي كانت تأثرت سلباً بعوامل متعددة كان في مقدمتها توجه مصر للسلام مع إسرائيل.

أحد عناصر تميز النموذج التركي هو تبني المدخل الاقتصادي لتطوير العلاقات السياسية والتعامل مع القضايا الأمنية، وذلك بالتوازي مع المداخل والأدوات الأخرى الدبلوماسية – السياسية، والثقافية، والعسكرية – الأمنية، وغيرها. وقد ظهر هذا المدخل الاقتصادي التركي في قضايا متعددة، على النحو السابق بيانه، بما فيها تلك المؤثرة على وجود الدولة ذاتها ووحدة كيانه مثل القضية الكردية وتطوراتها في شمال العراق في إطار حرص تركيا على تطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق ككل، وكردستان العراق بشكل خاص. مؤدى ذلك التأكيد على أهمية تبني مصر المدخل الاقتصادي للتعاون بشكل أساسي مع أدوات ووسائل أخرى في إطار متكامل وبشكل متزامن في دوائر السياسة الخارجية المصرية المختلفة، بما يحقق مصالحها الحيوية، لاسيما في دائرة حوض النيل. ينمو الدور التركي في الدائرة الأفريقية، ويستخدم أدوات متعددة؛ اقتصادية، وثقافية. ومن المفيد للدولة المصرية لتوجهها إلى أفريقيا في مرحلتها القادمة أن ترصد الخبرة التركية في هذه الدوائر الهامة، وتعمل على التعاون مع الجانب التركي – كلما أمكن ذلك –، مع ضرورة الانتباه إلى أهمية تنشيط القوة الناعمة المصرية في أفريقيا بعد سنوات من تجاهل هذه المنطقة الهامة لأمن مصر القومي (شريف مبروك ٢٠١٠، ١٤٤-١٤٦).

كما يمكن لمصر دراسة قدرة تركيا على توسيع هامش المناورة أمام الولايات المتحدة، رغم فارق القدرات والمكانة، وأهمية الولايات المتحدة لتركيا كحليف إستراتيجي (مصطفى اللباد ٢٠١٠، ١٧٨). ولعل أحد العناصر الأساسية التي توفر هذه الميزة لتركيا – جنبا إلى جنب مع الرؤية والأليات والإستراتيجيات التركية سالفة الذكر – هي توظيف الطبيعة الديمقراطية للنظام التركي وتعدد مراكز صنع القرار فيه، بما يسمح بخلق هامش أكبر لحرية الحركة والمناورة، ومواجهة ضغوط الدور من خلال تقسيم الأدوار بين الفاعلين المختلفين. وقد ظهر ذلك بوضوح خلال أزمة حرب العراق ٢٠٠٣، حيث عزز هذا التعدد الحقيقي في وحدات صنع القرار التركية من القدرات التفاوضية لتركيا في مواجهة الولايات المتحدة وأتاح لتركيا توظيف ديمقراطية نظامها لتبرير عدم فتح جبهة شمالية للغزو من الأراضي التركية (Baltrusaitis 2007).

ولا تقتصر إيجابيات هذا التعدد على علاقات تركيا بالولايات المتحدة، حيث سمح هذا التعدد لتركيا بتقسيم الأدوار بين الفاعلين المختلفين في التعامل مع تطورات المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية، أو التعامل مع التحركات الإسرائيلية، حيث يتبنى بعض الفاعلين الأتراك خط التصعيد مقابل تبني فاعلين آخرين خط الانفتاح والتهدئة. ومن ثم فإن تعدد الفاعلين – برغم أنه يُعدُّ أحد مصادر الصراعات والضغوط على الدور التركي – إلا أنه قد يتحول إلى أحد مصادر تفعيل أدوار الدولة وسياستها الخارجية حال القدرة على إدارته وتوظيفه.

كذلك تقدم تركيا نموذجا مهما لتوظيف خبرات المتخصصين في مجال العلاقات الدولية ومراكز الفكر من أجل طرح رؤى ومفاهيم معينة (مصطفى اللباد ٢٠١٠، ١٧٨). ولا تقتصر أهمية هذه الرؤى على زيادة درجة التبصر الإستراتيجي، وإنما تمتد لتشمل زيادة القوة الناعمة للدولة، من خلال الترويج لمفاهيم وأفكار ذات أسماء تتسم بالجاذبية الإعلامية، فضلا عن النجاح في ترويج صياغات تتجنب وضع المصالح الوطنية في مواجهة مصالح الأطراف الأخرى أو المصالح الإقليمية،

والتأكيد باستمرار على أن تحركات الدولة تستهدف تحقيق مكاسب لجميع الأطراف، وتسعى لمواجهة تهديدات مشتركة، مع عدم إثارة صياغات مثل "تركيا أولا" قدر الإمكان. ولا ينفي ذلك وجود صعوبات أكبر تحيط بالصياغات التوفيقية بالنسبة للدور المصري نتيجة اختلاف معايير تقييم ومقارنة الدورين المصري والتركي، واختلاف توقعات الدور بالنسبة لكل منهما نتيجة اختلاف الموقع الجغرافي والخبرة التاريخية، فضلا عن الصعوبات الناجمة عن اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية.

٥- الخلاصة

تؤكد حكومة العدالة تعدد أبعاد الأدوار التركية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، مع إمكانية إدراجها جميعا في إطار دور جامع لتركيا باعتبارها مركزا لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. فالغالبية العظمى من الأدوار التركية تقع في نطاق الأدوار التعاونية، وهو ما يظهر في دور تركيا كقناة اتصال ووسيط بين الأطراف المتصارعة المختلفة في المنطقة، وشريك نشط في معالجة الخلافات السياسية في المنطقة، ومركز لتعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى الإقليمي، ونموذج أو مثال ملهم لدول المنطقة في الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ودعم التعاون الأمني بين دول المنطقة وتطوير مفهوم الأمن المشترك.

لكن استمرارية الدور الإقليمي التركي وقدرته على التطور تظل مرتبطة بالعوامل الحاكمة له، والضغوط التي يواجهها وكيفية معالجته لها، لاسيما مع صعوبة الحفاظ على الصيغ التوافقية التي تطرحها حكومة العدالة بين سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية من جهة، ودورها كحليف للولايات المتحدة والغرب من جهة ثانية، والترويج لدورها كفاعل إقليمي يسعى لتحقيق الاستقرار ومصالح المنطقة ككل من جهة ثالثة، مع التأكيد على عدم التعارض بين هذه الأبعاد وتكاملها مع بعضها البعض.

وبالتالي يخلص الباحث إلى التوصية التي خلص إليها سامح راشد (٢٠٠٩) حول ضرورة التقييم الموضوعي للدور التركي، بعيدا عن التعويل عليه بشكل كامل، أو تجاهله، أو التحفز ضده. فتركيا - بحكم الجوار الجغرافي على الأقل - تمثل طرفا أصيلا في بعض القضايا التي تدور على حدودها، مثل المسألة العراقية، والملف النووي الإيراني، والعلاقات مع سوريا، وهي كذلك طرف مشارك في قضايا إقليمية عديدة أخرى فيما يتجاوز حدودها المباشرة. لكن الطبيعة المعقدة، والممتدة لقضايا المنطقة، وتعقيدات الداخل التركي تجعل الدور التركي - على نشاطه - مقيدا بعوامل ذاتية، ومعطيات خارجية، وأدوار ومواقف أطراف أخرى، بعضها مبادر ويطرح تصورات ومشروعات مخالفة للرؤية التركية، وبعضها يتعين عليه النهوض بمسؤولياته قبل الرهان على الأدوار التركية أو الارتهان بها.

المراجع ومصادر البيانات

أولا: المراجع العربية

إبراهيم الداوقني. ٢٠٠١. صورة الأتراك لدى العرب. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

إبراهيم المرعشي و نيلسو جورين. ٢٠٠٩. "لماذا لا تمتلك تركيا سلاحا نوويا؟" (ترجمة وتلخيص محمد عبدالله يونس).

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1252188031402&pagename=Zone-

Arabic-News/NWALayout

أحمد سمير إبراهيم. ٢٠٠٩. *التوجهات التركية نحو التكامل الإقليمي*. القاهرة، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.

أحمد داود أوغلو. ٢٠٠٤. "تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط." (ترجمة غزال يشيل أوغلو). *شؤون الأوسط* (١١٦): ٣١-٦٣.

_____ . ٢٠١٠. "الشراكة الإستراتيجية من أجل السلام والاستقرار والتنمية." *جريدة الأهرام*، عدد ٢ مارس.

إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب. ٢٠٠٩. "سياسة تركيا تجاه المشرق العربي (العراق وسوريا ولبنان)." *مجلة أوراق الشرق الأوسط* (٤٣): ١٤٩-١٧٦.

إيلي شهلوب. ٢٠١٠. "اتفاق طهران: ٥ اختراقات إيرانية تريك الغرب." *موقع جريدة الأخبار*، عدد ١٨ مايو.

<http://www.al-akhbar.com/ar/node/190179>

باكينام الشرفاوي. ٢٠٠٥. *الشرق الأوسط الكبير: الرؤى التركية والإيرانية*. مشروع الشرق الأوسط الكبير: جدال الداخل والخارج ومستقبل المنطقة العربية. ورقة مقدمة في المؤتمر السنوي التاسع عشر لمركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٦-٢٩ ديسمبر، جامعة القاهرة. القاهرة.

بشير عبد الفتاح. ٢٠٠٩. "المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية." *أوراق الشرق الأوسط* (٤٣): ٦٩-٩٦.

جريدة السفير. ٢٠١٠. "أنقرة تتلمس خيارات استعادة هيبتها بعد الجريمة: كيف يمكن إقناع سوريا وغيرها بالسلام مع إسرائيل!؟"، عدد ٢ يونيو.

<http://www.assafir.com/MulhakArticle.aspx?EditionId=1556&MulhakArticleId=54477&MulhakId=>

1077

جلال عبدالله معوض. ٢٠٠١. *قضايا العلاقات المصرية-التركية*. القاهرة، مصر: مركز البحوث والدراسات السياسية.

جمعة علي. ٢٠٠٩. "تركيا: اقتصاد يقاوم الصدمات." *الأهرام الاقتصادي*، العدد ٢١٠١ (ص ٦٥)، ١٣ أبريل.

جميل مطر وعلي الدين هلال. ١٩٨٣. *النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية (الطبعة الرابعة)*. القاهرة، مصر: دار المستقبل العربي.

سامح راشد. ٢٠٠٩. "دور تركيا الإقليمي. آفاق ما بعد غزة." *شؤون عربية* (١٣٧): ٦٧-٧٨.

شريف شعبان مبروك. ٢٠١٠. "إيران وتركيا: علاقات متباينة مع دول حوض النيل." *السياسة الدولية* ٤٥ (١٤٢): ١٨١-١٤٧.

صالح عبد الرحمن المانع. ٢٠١٠. "التحدي الإيراني والمفاوضات حول البرنامج النووي." *صحيفة عكاظ*، عدد ١٣ فبراير.

صبحي عسيلة. ٢٠٠٨. *المفاوضات السورية-الإسرائيلية: المصالح في مواجهة الثوابت*. كراسات إستراتيجية، العدد ١٩٢. القاهرة، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

علي جلال عبد الله معوض. ٢٠٠٩. "الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط ٢٠٠٢-٢٠٠٧". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

قوتلاي دوغان (إعداد). ٢٠٠٧. "تركيا ٢٠٠٧". أنقرة، تركيا: وكالة تورك خبرلر والمديرية العامة للصحافة والنشر والإعلام.

<http://www.byeqm.gov.tr/YAYINLARIMIZ/kitaplar/turkiye2007/arabia>

محسن محمد صالح. ٢٠٠٦. *التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦* العدد ٢. بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

<http://www.youm7.com//News.asp?NewsID=196735>

محمد البديوي. ٢٠١٠. "أثناء محاضراته في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.. وزير الخارجية التركي يشن هجوما على قادة الدول العربية". *اليوم السابع*، عدد ٣ مارس.

محمد عباس ناجي. ٢٠١٠. "اتفاق تبادل اليورانيوم.. مراوغة إيرانية جديدة". *السياسة الدولية* ٤٥ (١٨١): ١٥٨-١٦١.

محمد عبد السلام. ٢٠٠٣. *ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١*. كراسات إستراتيجية. العدد رقم ١٢٧. القاهرة، مصر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

محمد عبد القادر. ٢٠١٠. "هل بدأت الموجة الثانية من المواجهة التركية-الإسرائيلية؟" *مختارات إسرائيلية* ١٦ (١٧٨): ١٠٤-١٠٦.

محمد نور الدين. ٢٠٠٤. "حوار أحمد داود أوغلو: الإستراتيجية التركية الجديدة". *شؤون الأوسط* ١١٦: ١٤١-١٥٤.

_____ ٢٠٠٨. *تركيا: الصيغة والدور*. بيروت، لبنان: رياض الريس للكتب والنشر.

_____ ٢٠٠٩. "تركيا... إلى أين؟ دور وتحديات". *المستقبل العربي* ٣٦٤: ٣٩-٥٥.

محمود سعيد عبد الظاهر. ٢٠٠٥. *التعاون الإستراتيجي التركي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات المعاصرة*. سلسلة دراسات فلسطينية، العدد الأول. جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

مصطفى اللباد. ٢٠١٠. "الحوار العربي-التركي". *رؤى أكاديمية: السياسة الدولية* ٤٥ (١٧٩): ١٧٧-١٧٨.

مصطفى علوي. ٢٠٠٩. "لماذا تركيا؟" *الأهرام الاقتصادي*. ١٣ أبريل، العدد رقم ٢١٠١ ص ٥٦.

مكرم محمد أحمد. ٢٠١٠. "تركيا أكثر اللاعبين نشاطا على ساحة الشرق الأوسط". *جريدة الأهرام*، عدد ٦ مارس.

موقع أخبار العالم. ٢٠١٠. "مبعوث تركي لدعم الاستقرار في اليمن". ٣ مارس.

http://www.akhbaralam.net/news_detail.php?id=35219

_____ ٢٠١٠. "تركيا تسعى لتبديد مخاوف مصر بشأن دورها بالمنطقة". ٦ مارس.

http://www.akhbaralam.net/news_detail.php?id=35279

موقع رويترز العربي. ٢٠٠٩. "العراق يعلن وقف المباحثات مع سورية ويؤكد تدويل الأزمة بينهما". ١٤ أكتوبر.

<http://www.ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE59D0N720091014>

وحيد عبد المجيد. ٢٠١٠. "هل توحد تركيا المشرق العربي؟" جريدة الاتحاد، عدد ٣ مارس.

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=51298>

يوسف الشريف. ٢٠٠٩. "تفاصيل على هامش زيارة غل ولقاءاته الرسمية والخاصة مع الأسد: العلاقات السورية التركية نموذج تعاون وتمهيد لمصالحة دمشق – القاهرة." صحيفة الحياة اللندنية. عدد ٢٥ مايو.

ثانياً: المراجع الأجنبية

AKP Program.

<http://www.eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme>, accessed on 1st April 2010.

Al-Marashi, Ibrahim and Nilsu Goren. 2009. "Turkish Perceptions and Nuclear Proliferation." *Strategic Insights* 8 (2).

<http://www.nps.edu/Academics/centers/ccc/publications/OnlineJournal/2009/Apr/marashiApr09.html>

Arab Turkish Cooperation Forum. 2010. Final Joint Statement. Issued at the conclusion of the 3rd meeting of the Arab-Turkish Cooperation Forum, at the level of the ministers of foreign affairs, in Istanbul, the Republic of Turkey. 10 June.

<http://www.jmcc.org/Documentsandmaps.aspx?id=784>

Aras, Bulent. 2009. "Davutoglu Era in Turkish Foreign Policy." SETA Policy Brief No.32. Ankara: SETA-Foundation for Political, Economic, and Social Research.

Backman, Carl W. 1970. "Role Theory and International Relations: A Commentary and Extension." *International Studies Quarterly* 14 (3): 310–319.

Balci, A. and Murat Yeşiltaş. 2006. "Turkey's New Middle East Policy: The Case of the Meeting of the Foreign Ministers of Iraq's Neighboring Countries." *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies* 29 (4):18–37.

Baltrusaitis, D. F. 2007. "When Coercion fails: U.S./Turkish Burden-sharing in Operation Iraqi Freedom." Paper presented at the 48th annual convention of the International Studies Association. Hilton Chicago: USA.

Bonab, Rahman G. 2009. "Turkey's Emerging Role as a Mediator on Iran's Nuclear Activities." *Insight Turkey* 11 (3): 161–175.

Cook, Steven A. 2009. "Turkey's War at Home." *Survival* 51 (5): 105–120.

Davutoglu, Ahmet. 2008a. "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007." *Insight Turkey* 10 (1): 77–96.

———.2008b. Turkey in 2008. A speech addressed to an audience at the U.S. House of Commons about Turkish foreign policy, hosted by the Henry Jackson Society and Bob Laxton MP.

<http://www.henryjacksonsociety.org/stories.asp?pageid=49&id=722>

- .2008c. Interview—Turkey's top foreign policy aide worries about false optimism in Iraq.
http://www.cfr.org/publication/17291/turkeys_top_foreign_policy_aide_worries_about_false_optimism_in_iraq.html
- .2011. "Press Statement by H.E. Mr. Davutoğlu, Minister of Foreign Affairs of the Republic of Turkey, regarding Turkish-Israeli relations, 2 September 2011."
http://www.mfa.gov.tr/press-statement-by-h_e_-mr_-ahmet-davutoglu_-minister-of-foreign-affairs-of-the-republic-of-turkey_-regarding-turkish-israeli-re.en.mfa
- Efegil, Ertan. 2008. "Turkey's New Approaches Toward the PKK, Iraqi Kurds and the Kurdish Question." *Insight Turkey* 10 (3): 53–73.
- Erdoğan, Regab Tayip. 2004. "A Broad View of the "Broader Middle East." *Russia in the Global Affairs* 2 (3):128–133.
- .2010. The Changing Balance and the Rising Importance of Turkey. A speech delivered at Uluslararası Stratejik Araştırmalar Kurumu-International Strategic Research Organization.
<http://www.turkishweekly.net/article/341/the-changing-balances-and-the-rising-importance-of-turkey.html>
- Fuller, Graham E. 2008. *The New Turkish Republic: Turkey as a Pivotal State in the Muslim World*. Washington, D. C.: United States Institute of Peace.
- Grossman, M. 2005. "Role Theory and Foreign Policy Change: The Transformation of Russian Foreign Policy in the 1990s." *International Politics* 42 (3): 334–351.
- Gül, Abdullah. 2004. "Turkey's Role in a Changing Middle East Environment." *Mediterranean Quarterly* 15 (1): 1–7.
- .2007. Yeni Yüzyılda Türk Dış Politikasının Ufukları: Horizons of Turkish foreign policy in the new century.
http://www.mfa.gov.tr/data/BAKANLIK/BAKANLAR/AbdullahGul_kitap.pdf
- Gurkaynak, Esra Cuhadar. 2007. "Turkey as a Third Party in Israeli–Palestinian Conflict: Assessment and Reflections." *Perceptions* 12 (1): 98–108.
- Holsti, K. J. 1970. "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy." *International Studies Quarterly* 14 (3): 233–309.
- Karabat, Ayse. 2010. "Davutoğlu: Democratization Boosts Turkey's Clout in Mideast." *Today's Zaman*, March 3.
- Kardas, Saban. 2009. "Turkish-Syrian Security Cooperation Testing Turkish Foreign Policy." *Eurasia Daily Monitor*, May 1.

- Kesler, Ayşe. 2005. "Dimensions of Foreign Policy Change in Turkey: A Comparative Analysis of AKP Government & DSP-MHP-ANAP Coalition." Master's Thesis, Sabancı University, Istanbul, Turkey.
- Kirişci, Kemal. 2006. "Turkey's Foreign Policy in Turbulent Times." Chaillot Paper No. 92. Paris: European Union Institute for Security Studies.
- Lesser, Ian O. 2007. *Beyond Suspicion: Rethinking US-Turkish Relations*. Washington, D. C.: Woodrow Wilson International Center for Scholars.
- Malka, Haim. 2009. "Turkey and the Middle East: Rebalancing Interests." In *Turkey's Evolving Dynamics: Strategic Choices for U.S.-Turkey Relations*, edited by. Stephen J. Flanagan, 37–59, Washington, D. C.: Center for Strategic and International Studies (CSIS).
- Murinson, Alexander. 2006. "The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy." *Middle Eastern Studies* 42 (6): 945–964.
- Özkan, Mehmet and Birol Akgun. 2010. "Why Welcome Al Basheer? Contextualizing Turkey's Darfur Policy." SETA Policy Brief No.32. Ankara: SETA.
- Polat, Rabia Karakaya. 2008. "The Kurdish Issue: Can the AK Party Escape Securitization?" *Insight Turkey* 10 (3): 75–86.
- Sandikli, Atilla. 2011. "Turkey-Israel relations have hit rock bottom". BiLGESAM-Wise Men Center for Strategic Studies Website.
http://www.bilgesam.org/en/index.php?option=com_content&view=article&id=381:turkey-israel-relations-have-hit-rock-bottom&catid=77:ortadogu-analizler&Itemid=147
- Smith, Julianna. 2009. "Turkey and Europe: A Widening Gap." In: *Turkey's Evolving Dynamics: Strategic Choices for U.S.-Turkey Relation*, *Op.cit* , 19–31.
- TMOFA-Turkish Ministry of Foreign Affairs. 2010a. "Regions: Middle East".
<http://www.mfa.gov.tr/sub.en.mfa?59f21ff8-791d-4e37-9f39-b4513dfe9399>
- . 2010b. "Turkey's Views on Vurrent NATO Issues".
http://www.mfa.gov.tr/iii_-turkey_s-views-on-current-nato-issues.en.mfa
- Today's Zaman. 2010. "Erdoğan Appeals to NATO for Cooperation in Anti-PKK Fight." 30 June.
<http://www.todayszaman.comtz-web/detaylar.do?load/=detay&link=214650TurkStat-Foreign>
- TPR-Turkish Press Review. 2010. "Turkey, Israel Trade Barbs over Apology Demand." Office of the Prime Minister, Directorate General of Press and Information. 7 July.
<http://www.byegm.gov.tr/yayinicerikarsiv.aspx?Id=6&Tarih=20100707&Haftalik>
- TurkStat-Foreign Trade Statistics Yearbook. 2008. *Ankara: Turkish Statistical Institute*.
- WDI-World Development Indicators. 2008. World Bank Database.

http://esds.mcc.ac.uk/WDS_WB

Wish, Naomi Bailin. 1980. "Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions." *International Studies Quarterly* 24 (4): 532–554.

Yenigun, M. Cunevt .2002. "Ahmet Davutođlu Review of the Book Stratejik Derinlik, Türkiye' Nin Uluslararası Konumu." (Strategic Depth, Turkey's International Position). *Review of International Affairs* 2 (2): 120–123.

الملاحق

التبادل التجاري (بالمليون دولار) عام ٢٠٠٨		التبادل التجاري (بالمليون دولار) عام ٢٠٠٤		الدولة
الصادرات التركية	الواردات التركية	الصادرات التركية	الواردات التركية	
٩٥٨	٣٦٠,٥	٣٣٠	١٠٥,٧	المغرب
١٦١٣	٣٢٦٢	٨٠٦	١٢٥٥,٦	الجزائر
٧٧٨	٣٦٥	٢٥٦	١٠٠,٤	تونس
١٠٧٤	٣٣٦	٣٣٧	١٥١٤	ليبيا
١٤٢٦	٩٤٢,٨	٤٧٣	٢٥٥	مصر
٢٣٤	٩	٨٨	١٢	السودان
١٥	٧,٨	٥	٤	موريتانيا
٦٦٥	١٧٨,٧	٢٣٤	١٤٧	لبنان
١١١٥	٦٣٩	٣٩٤,٨	٣٥٧,٦	سوريا
٣٩١٦,٦	١٣٢٠	١٨٢٠,٨	٤٦٧,٦	العراق
٢٠٢٩	٨١٩٩	٨١٣	١٩٦٢	إيران
١٩٣٥	١٤٤٧	١٣١٥	٧١٤	إسرائيل
٢٠,٧	٠,٤	٩	٥	فلسطين
٤٦٠,٧	٢٥	٢٢٩	١٤	الأردن
٢٢٠١,٩	٣٣٢٢	٧٦٨	١٢٣١	السعودية
٤٩٣	٨٠,٦	٢٦٦	٢٥,٦	الكويت
٣٠,٨	٩٥,٥	٥٤,٤	١٨	البحرين
١٠٧٤	١٥٩	٣٥	١٧	قطر
٧٩٧٥	٦٩١	١١٤٣,٧	١٨٣,٥	الإمارات
٢١٥	١٠	٢٩	١	عمان
٣٥٣	٠,٧	٢٠,٤	١	اليمن

المصدر: (TurkStat-Foreign Trade Statistics Yearbook 2008, 37, 49-50)

Working Paper Series Publications

<http://www.idsc.gov.eg/Publications/PublicationDetails.aspx?typeid=10&id=244hgl,ru>

A) WORKING PAPERS

(أ) الأوراق البحثية

- 1) Monetary Policy Analysis with New Keynesian Models for Egypt.
- 2) أثر أزمة الغذاء العالمية والأزمة العالمية على الفقر في مصر
- 3) Getting Better Value from Official Statistics by Increasing and Improving Their Use.
- 4) Modern Finance and the Transformation of Financial Systems: Key Considerations for Egypt in Light of the Global Crisis.
- 5) الشرع يحكم في البداية: دراسة لعملية أسلمة القضاء البدوي بين قبائل أولاد علي
- 6) Electricity Demand Analysis and Forecasting: A Panel Cointegration Approach.
- 7) Gibbs Sampling for SARMA Models.
- 8) سياسات الأجور والإصلاح الاقتصادي في مصر
- 9) An Economic Optimization-oriented Decision Support Model Based on Applying Single-Objective Evolutionary Algorithms to Computable General Equilibrium Models.
- 10) Impact of a Crisis-induced FDI Drop on Growth in Egypt.
- 11) New Tests of Symmetry in Regression Models.
- 12) Targeting Poverty in Egypt Using K-means Algorithm.
- 13) Determinants of Happiness and Life Satisfaction in Egypt: An Empirical Study Using the World Values Survey, Egypt 2008.
- 14) A Non-Parametric Approach for Population Bioequivalence.
- 15) A Design of Shareholder Value-based and Risk Adjusted Dividend Policy.
- 16) Effectiveness of Alternative Strategies for Improving Educational Outcomes.
- 17) Optimal Foreign Debt for Egypt: A Stochastic Control Approach.
- 18) تجارة القمح المحلي: الفائض التسويقي والتوريد الحكومي والأسعار (دراسة ميدانية)
- 19) Recent Methods for Visualizing Official Statistics.
- 20) Optimal Levels of Reserves and Hedging Sudden Stops of Capital Inflow to Egypt.
- 21) قيم التنمية في الخطاب الديني المعاصر

(ب) آراء في السياسات العامة

- ١) نحو سياسة متكاملة للأجور في مصر.
- ٢) الاقتصاد المصري بعد ثورة ٢٥ يناير: وجهة نظر.
- ٣) نظامنا الانتخابي: وجهة نظر.